

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -

Tasdawit Akli Muḥend Ulḥaġ - Tubirett -



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محنـد أوـلحاج
- الـبوـيرـة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسويق

قسم: المالية والمحاسبة



فعالية تحليل القوائم المالية وأثرها على اتخاذ القرارات
- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن - وحدة الأخضرية -

ENAP

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إشراف الأستاذة:

د/ قاسيمي أسيما

إعداد الطالبتين:

- سماعيل شهرزاد

- فراجي فاطمة

لجنة المناقشة:

الأستاذ: مصباح رئيسة

الأستاذ(ة): قاسيمي أسيما مشرفة

الأستاذ: علام سعود ممتحنة

السنة الجامعية : 2018/2019

شُكْرٌ لِّرَبِّ الْمُلْكِ شُكْرٌ لِّرَبِّ الْمُلْكِ

قال الله تعالى "لَئِن شَكَرْتُمْ لِأَزِيدُنَّكُمْ"

نشكر الله عز وجل ونحمده على منحه لنا القوة والإرادة للقيام بهذا العمل وسائله التسديد والتثبيت.

بأسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "الدكتورة قاسيمي آسيا" لقبولها الإشراف على هذا البحث، ولمجدهاتهما التي بذلتها معنا، وتوجيهاتهما القيمة التي أمدتنا بها في سبيل نجاح هذا العمل.

كما لا ننسى أن نشكر كل عمال المؤسسة الوطنية للدهن بالأخضرية وبالآخر "هارون" و"إبراهيم" و"حريمة" و"خلثوم" على تعاونهم معنا.

كما نشكر الأستاذ "قاني عبد المؤمن" الذي لم يبذل علينا بجهده ووقته وكل من مكتبي جامعة بورمناس والجزائر على مساعدتنا في الحصول على أكبر قدر ممكن من الكتب.

كما لا يفوتنا أن نشكر الأستاذ الأهاشل أنتصار لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقديمه لهذا العمل، والتقدير والعرفان لكل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

الإهداء

بأسمى معاني الوفاء اهدي هذا العمل إلى:

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائهما سر نجاحي وحنانها باسم جراحى إلى أغلى الحباب "أمى" أطال الله عمرها.

إلى من علمني العطاء دون انتظار وأن النجاح مصدر العادة إلى نبع الحب والحنان "أبي الغالي" حفظه الله واطال عمره.

إلى زوجي "أيوب" الذي لم يتوانى يوماً عن تشجيعي ومساعدتي على إنجاز هذه المذكرة
إلى من أرى التفاؤل بعينه و السعادة في صحته، إلى من شاركتني دروب الحياة حبيب قلبي أخي الغالي "بلل" شفاء الله لنا.

إلى عصفورة العائلة وبهجتها أختي الصغيرة "هند"
إلى من جمعني بهم القدر وكانوا لي خيراسرة لي والدا زوجي حفظهما الله واطال عمرهما
إلى جدتي حفظها الله وخالاتي، نصيرة، رزيقة، سعاد، حسينة.
كانوا بمثابة إخوة لي مثال، أسامة، رضا، ريمه.

إلى رفيقة دربي التي شاركتني مشواري الدراسي، وتکبدت معي عناء إنجاز هذا العمل المتواضع "فاطمة"
والى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي.

شهرزاد.

الأهداء

الحمد لله فالق الأنوار، جاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم.

أهدى ثمرة عملِي المتواضع إلى:

من جعلت الجنة تحت قدميهما، إلى التي أكستني الدفء والحنان بين ذراعيها، إلى التي تعلمَت لأجلِي أن تسهر
الليالي الحالكات، إلى ينبعُ الحب والحنان إلى التي غمرتني بدعواتها عقب كل صلاة إلى التي ينحني القلم
لذكرها "أمي الغالية" أطال الله في عمرها وأبقاها تاجا فوق رؤوسنا.

إلى ستري وعوني وصاحب الفضل في حياتي إلى من رسم لي معاً معاً النجاح: "أبي الغالي" أطال الله في عمره.
إلى مصابيح دربي وشموخ حياتي، إلى من نشأت وترعرعت بينهم وقاسموني همومي وأحزاني "أخي حسين"
وأخواتي "مهند، خديجة، زينب"
والى كل الأهل والأقارب.

إلى أحلى وأروع أحب صديقاتي **شهرزاد** التي رافقتني طيلة مشواري الدراسي وشاركتني هذا العمل.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي

فاطمة

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
كلمة شكر	/
الإهداء	/
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة المادوال	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أج
الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول تحليل القوائم المالية	
تمهيد	01
المبحث الأول : مدخل للتحليل المالي	02
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي	02
المطلب الثاني : منهجة التحليل المالي	03
المطلب الثالث: معايير التحليل المالي	04
المبحث الثاني : عرض القوائم المالية	06
المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية	06
المطلب الثاني : أنواع القوائم المالية	08
المطلب الثالث : الأطراف المستخدم للقوائم المالية	16
المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية بواسطة التوازنات و النسب المالية	17
المطلب الأول : خطوات التحليل المالي للقوائم المالية	17
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن	19
المطلب الثالث : تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية	24
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني : اتخاذ القرارات في المؤسسة	
تمهيد	32

33	المبحث الأول : عموميات حول اتخاذ القرار
33	المطلب الأول : مفهوم حول اتخاذ القرار
35	المطلب الثاني: مراحل و خطوات اتخاذ القرار
36	المطلب الثالث : تصنیف قرارات المؤسسة
39	المبحث الثاني : القرارات المالية و أنواعها
39	المطلب الأول : مفهوم القرارات المالية
41	المطلب الثاني : قرار الإستثمار
45	المطلب الثالث : قرار التمويل و توزيع الأرباح
51	المبحث الثالث : أثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرارات
51	المطلب الأول : أثر تحليل المالي على اتخاذ القرار
54	المطلب الثاني: أثر تحليل النسب المالية على اتخاذ القرار
55	المطلب الثالث : أثر تحليل مؤشرات التوازن المالي على اتخاذ القرار
58	خلاصة الفصل الثاني

	الفصل الثالث : دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن -وحدة الأخضرية-
59	تمهيد
60	المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة الوطنية للدهن -وحدة الأخضرية-
60	المطلب الأول: لحنة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للدهن
61	المطلب الثاني : التعريف بالوحدة محل الدراسة و الهيكل التنظيمي لها
63	المطلب الثالث : أهداف المؤسسة و إمكانياتها
65	المبحث الثاني : عرض القوائم المالية للمؤسسة
65	المطلب الأول : عرض ميزانية المؤسسة الوطنية للدهن
73	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج
75	المطلب الثالث: معالجة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة
80	المبحث الثالث : أثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرار
80	المطلب الأول: اتخاذ القرار من خلال مؤشرات التوازن المالي
83	المطلب الثاني : اتخاذ القرار من خلال النسب المالية
88	المطلب الثالث : أثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرار
92	خلاصة الفصل الثالث
96-93	الخاتمة
/	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
10	الميزانية المالية المختصرة.	01
11	جدول حساب النتائج.	02
13	قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.	03
15	قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة.	04
21	حالات رأس المال العامل - منظور أعلى الميزانية -	05
21	حالات رأس المال العامل - منظور أسفل الميزانية -	06
64	جدول الإمكانيات البشرية.	07
64	الإمكانيات الإنتاجية حسب كل قطاع	08
66	عرض الميزانية جانب الأصول للسنوات (2015-2016-2017).	09
67	عرض الميزانية جانب الخصوم للسنوات (2015-2016-2017).	10
69	الميزانية المالية لغرض التحليل المالي للفترة (2015-2017)	11
71	الميزانية المالية لغرض التحليل المالي للفترة (2015-2017)	12
73	جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2015-2017).	13
75	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة -جانب الأصول	14
75	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة - جانب الخصوم -	15
77	جدول يبين تطور رقم الأعمال	16
77	جدول يمثل تطور القيمة المضافة	17
78	جدول يبين تطور إجمالي فائض الاستغلال	18
78	جدول يبين تطور نتيجة الاستغلال	19
79	جدول يبين تطور النتيجة المالية.	20
79	جدول يبين تطور النتيجة المالية.	21
80	جدول يبين طريقة حساب رأس المال العامل FR	22
80	جدول يبين طريقة حساب رأس المال العامل FR	23
81	طريقة حساب أنواع رأس المال العامل خلال الفترة (2015-2017)	24
82	طريقة حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR:	25

83	حساب نسب التمويل	26
84	حساب نسب السيولة	27
86	حساب مهلة تحصيل الزبائن	28
87	حساب مهلة تسديد الموردين.	29
88	حساب نسبة المردودية	30

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
56	مراحل تقييم المقترن الإستثماري و أساليب تقييمه	1
89	أصول المؤسسة	2
90	الأموال الدائمة للمؤسسة	3

قائمة الملحق

الرقم	عنوان الملحق	
1	مكونات الميزانية جانب الأصول	الجانب النظري
2	مكونات الميزانية جانب الخصوم	
1	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2015	الجانب التطبيقي
2	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2015	
3	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2016	
4	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2016	
5	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2017	
6	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2017	
7	جدول حسابات النتائج لسنة 2015	
8	جدول حسابات النتائج لسنة 2016	
9	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	

تعالج هذه الدراسة موضوع فعالية تحليل القوائم المالية وأثرها على اتخاذ القرارات في المؤسسة ، و لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي للقوائم المالية وعملية اتخاذ القرار، من خلال أدواته الأكثر استخداماً حيث تم التوصل إلى الجانب النظري للدراسة ، أما الإطار العملي فقد اعتمدنا على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للدهن -وحدة الأخضرية - لولاية البويرة . وقمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لإتخاذ القرارات، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها؛
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتفاديها وبالتالي يؤثر على قرارات المؤسسة؛
- لكي يقوم المسير المالي بمهامه في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعد في إتخاذ القرارات ومن بينها تقنية المؤشرات والنسب المالية.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي – القوائم المالية – إتخاذ القرار – أدوات التحليل المالي.

مقدمة

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسيع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاماً على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع خطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب بخاحتها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

ويعد توسيع الأنشطة للمؤسسة وتعقدها، أصبحت تواجه مشاكل عدّة، تلزم عليها اتخاذ القرارات المعينة، من أجل هذه المشاكل، هذه القرارات تتميز بنوع من التعقيد في عالم تزايدت فيه المناقشة وحالة عدم التأكيد، لذلك فإن قرارات الإدارية في مجال التمويل أو الاستثمار أو التشغيل لم تعد سهلة على متّخذ القرار للقيام بها اعتماداً على الخبرة الذاتية، فالقرار يجب أن يكون مقصوداً وليس عفوياً، لهذا فإن اتخاذ القرارات ليست بالمهمة السهلة خاصة وأن النجاح والتقدم لا يكون وليد حظ أو صدفة، وهذا يعني عدم اتخاذ القرار المالي إلا بعد إجراء دراسة المعمقة وتحليل القوائم المالية حتى يستند للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة والضعف والاستغلال الحسن لاتخاذ الإجراءات اللازمة، مما يمكن من إعطاء جودة عالية في القرارات المناسبة التي تقود المؤسسة إلى التسيير الجيد.

1- إشكالية البحث

أصبحت عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية أمراً ضرورياً، ومن ثم أصبح لزاماً على المدير المالي إجراء تحليل القوائم المالية التي تحتوي عدداً ضخماً من الأرقام التي تجمع يومياً في الدفاتر المحاسبية بحيث يجب عليه دراسة وتحليل الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعاً ما يسعى التحليل المالي الوصول إليه.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التحليل المالي للقوائم المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسة؟

2- التساؤلات الجزئية

ولتعمق أكثر في موضوع تطرح التساؤلات التالية:

- ماذا نقصد بالتحليل المالي وما هي استخداماته؟
- ما هي القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي؟
- كيف متخذي القرارات الاستفادة من نتائج التحليل المالي؟

3 - فرضيات الدراسة

وللإجابة على التساؤلات المشار إليها سابقاً تم وضع الفرضيات التالية:

- ليس هناك أي أثر لتحليل القوائم المالية على اتخاذ القرارات.
- يساهم التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة.
- لا يمكن للتحليل القوائم المالية أن يساعد في اتخاذ القرارات.
- متخدو القرار لا يعتمدون على النتائج التحليل في اتخاذ القرار.

4 - أهمية البحث

يكسب البحث أهمية كبيرة والتي تتجلى في النقاط التالية:

- أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وأثرها على اتخاذ القرارات وذلك من خلال النتائج التي تظهر بعد تطبيق المؤشرات المالية المتعلقة بالتحليل المالي.
- كيفية استعمال متخددي القرارات للنتائج الصادرة من التحليل المالي لإعطاء دقة في القرارات المتخذة.
- اتخاذ قرارات ملائمة ومناسبة.
- التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات وهو من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتمام كبير في ميدان تسيير الإدارة المالية في المؤسسة.

5 - أهداف الدراسة

تتمثل في:

- التعرف على التحليل المالي والأساليب المستخدمة.
- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.

6 - دوافع اختيار الموضوع

- الصلة المباشرة بين هذا موضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.
- معرفة التحليل المالي في الدراسة وإظهار وضعية المؤسسة من خلال المؤشرات المالية.
- كيفية اتخاذ القرارات انطلاقاً من تحليل عناصر القوائم المالية.

7 - المنهج المتبوع

اعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع، أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق المقدمة لنا من المؤسسة محل الدراسة كما اعتمدنا في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

7 - حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** قمت الدراسة في المؤسسة الوطنية للدهن -وحدة الأخضرية - بولاية البويرة.
- **الحدود الزمنية:** تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة في الفترة الممتدة ما بين 2015-2016-2017.

8 - الدراسات السابقة

❖ صخري جمال عبد الناصر، تحت عنوان: التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة ENSP (2010-2011-2012) مذكرة ماستر في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرabet - ورقلة -

حيث تمحورت إشكالية البحث حول ماذا تأثير التحليل المالي على اتخاذ القرارات الرشيدة داخل المؤسسات البترولية.

- يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالية المالية للمؤسسة والكشف عن سياساتها والظروف التي تمر بها المؤسسة.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها.
- لكي يقوم المسير بمهامه في أحسن الظروف لا بد من وجود تقنيات تساعد في اتخاذ القرارات وترشيدها ومن بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي.

❖ اليemin سعادة، تحت عنوان: استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العالمة- سطيف، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة.

حيث تمحورت إشكالية البحث حول: هل يعتبر التحليل أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟
ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- المؤسسة تحفظ بقدر كافٍ من السيولة وبالتالي يجب عليها استثمارها في مجالات أخرى.
- المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها وبالتالي يجب عليها التخلص من الأصول الزائدة إن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلالها إن كانت غير مستغلة.
- حق المؤسسة ينبع خاماً خلال دورة الإستغلال مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة الخزينة ومن أجل تفادي ذلك مستقبلاً لا بد من إعادة النظر في سياسة البيع بأجل.

هيكل الدراسة:

لقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة والمدفوع من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة و اختيار الفرضيات التي انطلق منها البحث.

لقد جاء الفصل الأول تحت عنوان: مفاهيم أساسية حول تحليل القوائم المالية.

حيث تطرقنا فيه إلى ثلات مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مدخل للتحليل المالي، أما في المبحث الثاني فقد قمنا بعرض القوائم المالية في حين تناولنا في المبحث الثالث تحليل القوائم المالية بواسطة التوازنات والنسب المالية، أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان اتخاذ القرارات في المؤسسة، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلات مباحث،تناول المبحث الأول عموميات حول اتخاذ القرار،وفي المبحث الثاني القرارات المالية وانواعها، وفي المبحث الثالث أثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرار.أما في الفصل الأخير قمنا بتجسيد الجانب النظري ميدانيا عن طريق دراسة حالة في المؤسسة الوطنية للدهن وحدة الأخضرية ENAP،حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة الوطنية للدهن،وفي المبحث الثاني قمنا بعرض القوائم المالية في المؤسسة، وفي المبحث الثالث بينا أثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرار.

الفصل الأول

معلمات حول تحليل الفوائد المالية

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية للمؤسسة التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، من خلال إجراء فحص السياسات المالية المتّبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة) وذلك عن طريق تحليل بيانات المالية باستخدام مؤشرات ونسب مالية معينة تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط القوة والضعف، والبحث عن البديل والحلول المناسبة من أجل ترشيد قراراتها.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي؛**
- **المبحث الثاني: عرض القوائم المالية؛**
- **المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية بواسطة التوازنات والنسب المالية.**

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي

يعتبر موضوع التحليل المالي، أحد المواضيع المهمة في حقل الإدارة المالية، إذ من خلاله يمكن لادارة المؤسسة تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقديم قراراً لها، والمهدف منه إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الوضعية المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتّبعة واتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

من خلال هذا المطلب سنحاول تقديم تعريف للتحليل المالي وذكر خصائصه وصولاً إلى أهدافه.

أولاً: تعريف التحليل المالي

يمكن تعريفه على أنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاء مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخصوص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، كي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات¹.

ثانياً: خصائص التحليل المالي

يتميّز بالخصائص التالية²:

- ✓ إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية ومصادر أخرى كأساس للدراسة والتحليل، وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي؛
- ✓ يجب إعادة تبويب القوائم المالية بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل؛
- ✓ هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية؛
- ✓ إنه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المؤسسات المشابهة بالصناعة الواحدة؛

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص 03.

² أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية، وفقاً للمعايير المحاسبية والدولية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ،2011 ، ص 104.

- ✓ إن التحليل لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى في البحث إلى الوصول ما وراء هذه المؤشرات والنسب من المدلولات يمكن أن تفيد في عملية اتخاذ القرارات.

ثالثاً: أهداف التحليل المالي

بشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية¹:

- ✓ معرفة وضع الشركة في قطاعها ؛
- ✓ التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ؛
- ✓ التعرف على الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة ؛
- ✓ تقييم جدول الاستثمار في المؤسسة ؛
- ✓ تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة ؛
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض ؛
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم ؛
- ✓ الحكم على مدى كفاءة الإدارة .

المطلب الثاني: منهجية التحليل المالي

لابد من التنبيه إن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها لرأي المحلل، ولكن لا مانع من وضع بعض المبادئ لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي، ومن هذه الأسس العامة ما يأتي²:

1. تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل: لأنه يجب المحلل العمل غير اللازم، ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة .
2. تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية: لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

¹-أمين الشنطي، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2007،ص 129.

²-أمين الشنطي، نفس المرجع اعلاه، ص ص، 130-131.

3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته: لأن رغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرتة على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولتها.

4. اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب للتعامل مع المشكلة موضوع البحث: لأن المشكلة موضوع البحث هي السببية، لذا تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة.

5. استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو إجراء المطلوب: وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق.

6. اختبار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع حيث يستدعي الأمر من استعمال أكثر من معيار؛

7. تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه، للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية؛

8. تحليل أسباب الانحراف وتحديها؛

9. وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي

المعايير هي أرقام معينة تستخدم كمقاييس الحكم بموجهات على ملائمة نسبة أو رقم ما، يمكن توضيحها من خلال

النقاط التالية¹:

أولاً: استخدامات معايير التحليل المالي

يمكن استخدامها في النقاط التالية²:

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطاء وصفاً كمياً؛
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاحتجاهات المالية المختلفة؛

¹- عبد الحليم كراجحة، الادارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 154.

²- هيثم محمد الرغبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر، الأردن، 2000، ص 173.

- تحليل أداء المؤسسة المالي؛
- كشف الانحراف؛
- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

ثانياً: أنواع معايير التحليل المالي

تكمّن معايير التحليل المالي في¹ :

✓ المعايير المطلقة

هي النسب والمعدلات التي تستخدم كمعيار الحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف نوع الشركة وعمرها الصناعية ووقت التحليل وأغراض المخلل، ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل الشركات.

✓ معيار الصناعة

وهي المعيار الذي يستخدمه لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء الشركة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة والذي عادة يوضح من قبل غرف الصناعة والذي عادة يوضح من قبل غرف الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد فإذا تبين أن هناك تطابق أو فرق بسيط قيل لأن المؤسسة تعمل ضمن المعدل، أما إذا كان أقل فتقيم بأنها من المعدل.

✓ المعيار التاريخي

يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معيار للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته وعادة يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، بعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية.

✓ المعيار المخطط أو المستهدف

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة ومقارنة ما كان متوقعا وما حققته الشركة فعلا.

¹ - عبد الحليم كراجة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 155 - 156.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة، وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية التي تصف العمليات المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تمكن القوائم المالية من توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية الحاصلة في المؤسسة، ولكي تعبّر بوضوح عن الوضع المالي لابد من أن تميّز بمجموعة من المفاهيم ، وهذا ما سنعرضه من خلال هذا المطلب.

أولاً: تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنّها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة¹.

كما يمكن القول بأنّها عرض هيكلّي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم، لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراسدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة الإدارة لموارد المنشأة².

¹- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 97.

²- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 35.

ثانياً: أهمية القوائم المالية

يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثلات عناصر رئيسية وهي¹:

1. أداة اتصال

فمهما ودور القوائم المالية في المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المرتبة عن عنها فهي بذلك:

- ✓ وسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء...الخ؛
- ✓ وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العملاء المحليين والباحثين.

2. وسيلة في تقييم الأداء

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداة الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على:

- ✓ المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- ✓ كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3. وسيلة في اتخاذ القرارات الالزمة

تساعد القوائم المالية الإدارية و مختلف الأطراف المعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات الالزمة حيث:

- ✓ تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- ✓ تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء، والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم بها.

¹ - حنان عجيلة، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماجистر تخصص انظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 37 .

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية

تشمل القوائم المالية عادة على قوائم أساسية نذكر منها:

أولاً: قائمة المركز المالي(الميزانية)

١ - تعريف الميزانية: هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها، والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد، وتنقسم قائمة المركز المالي(الميزانية) إلى جانبين هما:

- **الجانب الأيمن:** ويمثل الموجودات، وهي عبارة عن الأصول التي تملكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل.

• **الجانب الأيسر:** ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين، وهو يبين المواد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة، وتعد هذه القوائم عادة لفترة زمنية معينة تدعى الفترة المحاسبية، وقد جرت العادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعد عنها الحسابات للمؤسسات المختلفة سنة واحدة، دون إن يمنع ذلك من إعداد بيانات مالية داخلية لفترات أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية^١.

٢- تبویعناصر الميزانية

ت تكون الميزانية من جانبين كما أشرنا سابقا، هما جانب الأصول وجانبا الخصوم:

١.٢: الأصول

تعرف الأصول أنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمنشأة وهي تتضمن منافع مستقبلية محتملة تتحكم فيها منشأة معينة، أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة، ويجب أن تتوافر الخصائص الثلاثة التالية حتى يوصف البند بأنه أصل:

- ✓ يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة وتكون من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل؛
- ✓ أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا؛

^١- محمد مفلح عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009، ص ص، 256-257

✓ أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على منافع الأصل، وتنبع أو تقيد فرصة الحصول المنشأة الأخرى على تلك المنافع¹، وشكلها موضح في الملحق رقم (01).

2-2 الخصوم: تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة ثم إثباتها وقياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها²، وشكلها موضح في الملحق رقم (02).

3-إعداد الميزانية المالية لغرض التحليل المالي

تهدف الميزانية المالية (ميزانية السيولة/الاستحقاق) إلى إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقدير خطر عدم سيولتها، ونقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، ويمكن إعداد الميزانية المالية بتقسيمها إلى أربعة مجموعات رئيسية وهي³:

1- ترتيب الأصول: تقسم مجموعتين هما: الأصول الثابتة والأصول المتداولة

1-1 الأصول الثابتة: وتضم كل استعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن السنة وتظهر بقيمة صافية من الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن السنة، وتظهر بقيمة صافية من الاعتلادات.

1-2 الأصول المتداولة: تضم ما تبقى من مجموعة الاستعمالات أي جميع عناصر الأصول التي تقل درجة سيولتها عن سنة كالبضائع، وديون الزبائن، والتقييم الجاهزة للمؤسسة.

2- ترتيب الخصوم: وتقسم الخصوم بدورها إلى مجموعتين أموال دائمة وديون قصيرة الأجل.

2-1 الأموال الدائمة: تضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة سواء كانت أموال خاصة كاحتياطيات، والمحصصات ذات الطابع الاحتياطي، أو موارد أجنبية كالدينون متوسطة أو طويلة الأجل.

2-2 ديون قصيرة الأجل: يدرج تحت هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقاتها عن السنة، كالدينون الموردين وديون الاستغلال وغيرها.

مما سبق يمكن إظهار الميزانية المالية حسب مجموعاتها الرئيسية كما في الجدول المولى على أن يكون الاختصار أو التفصيل في الحسابات حسب الحاجة إلى ذلك.

¹- طارق حمادعبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، مصر، ص 67-68.

²- بدوي إلياس، دور تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCf) وفق المعايير الدولية (ias/ifrs) في معالجة أثر التضخممن القوائم المالية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وجابة، جامعة قاصدي مرداح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 43.

³- مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 20-22.

الجدول رقم(01-01) -الميزانية المالية المختصرة. -

%	المبلغ	الخصوم	%	المبلغ	الأصول
		<u>الأموال الدائمة</u>			<u>الأصول الثابتة</u>
		الأموال الخاصة			قيم الاستغلال
		الديون طويلة ومتوسطة الأجل			القيم القابلة للتحصيل
		الديون قصيرة الأجل			القيم الجاهزة
					<u>الأصول المتداولة</u>
%100		المجموع	%100		المجموع

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير للتحليل المالي، الجزء الأول، دراسة الحمدية العامة.

ثانياً: جدول حساب النتائج

1- تعريف حساب النتائج

هو بيان ملخص الأعباء والمتوجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحاً أو خسارة، يجب على الكيان إعداد حساب النتائج حسب طبيعته على مدونة حسابات الأعباء والمتوجات حسب طبيعتها، وهذا ما يمثل الطريقة التفصيلية لإعداد حساب النتائج، كما للكيان أيضاً إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق باستعماله لمدونة الحسابات حسب الوظيفة، مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها وهو ما يمثل الطريقة البديلة المكملة لإعداد حساب النتائج¹.

2- مكونات حساب النتائج

يتكون حساب النتائج من عناصرتين أساسين هما: المتوجات والأعباء²:

- **المتوجات:** تتمثل متوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تتمثل المتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية

¹ محمد الحبيب مرحوم، النظام المحاسبي، محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ؟ مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 2، المجلد 4، 2018، ص 209.

² عبد الرحمن عطيه، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جليطي، الجزائر، 2009، ص 16.

- الأعباء: تمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور وخصوم، وتشمل الأعباء، مخصصات الإهلاك أو الاحتياطات وخسارة القيمة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية، وعليه يمكن توضيح مكونات جدول حساب النتائج من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(01-02) - جدول حساب النتائج -

البيان	ر.ح	2017	2016	2015
المبيعات والمtragفات المصنعة الإنتاج المخزن أو المنتقى من المخزون الإنتاج المثبت إعانت الاستغلال				
1- إنتاج السنة المالية(01)				
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى				
2- استهلاك السنة المالية(02)				
3- القيمة المضافة لاستغلال(1)-(2)-(03)=				
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة				
4- إجمال فائض الاستغلال(04)				
المtragفات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى مخصصات اهلاك المؤونات وخسائر القيمة الإسترجاعات عن خسائر القيمة				
5- النتيجة العملية (05)				
المنتجات المالية الأعباء المالية				

		(06) - النتيجة المالية	
		(05)+(06) - النتيجة المالية قبل الضرائب	
		<p>الضرائب الواجب دفعها عن الأنشطة العادية.</p> <p>الضرائب المؤجلة (غيرات) حول النتائج العادية</p> <p>مجموع متجهات الأنشطة العادية.</p> <p>مجموع أعباء الأنشطة العادية.</p>	
		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
		<p>العناصر غير عادية - متجهات -</p> <p>العناصر غير عادية - أعباء -</p>	
		9- النتيجة الغير العادية	
		10- النتيجة الصافية للسنة المالية	
		حصة الشركاء الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية	
		11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (01)	
		ومنها حصة الأقلية (1)، حصة الجمجم (1)	

المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج 2، مكتبة بودواو، الجزائر، 2009، ص 8283.

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)

1 - تعريف قائمة التدفقات النقدية

هي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجية.

يتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية أن يتم تقسيماً لتدفقات النقدية الداخلية والخارجية حسب الأنشطة التالية¹:

¹ خالد وهب الروي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص 39 - 40.

✓ **الأنشطة الاستثمارية:** وهي تشمل عمليات اقتناء أو بيع أو تخزين الأصول طويلة الأجل والاستثمارات المالية طويلة الأجل كما تشمل عمليات إقراض النقود ثم تحصيلها.

✓ **الأنشطة التمويلية:** تشمل الحصول على الأموال من المالك أو رده لهم كما تشمل الحصول على الأموال من المقرضين وتسدیدها لهم.

✓ **الأنشطة التشغيلية:** وهي تشمل كل العمليات التي تعتبر من مكونات النشاط الاستثماري والتمويلي مثل: عمليات إنتاج السلع وبيعها مع ما يتطلبه من أنشطة أو أحداث يترتب عليها تدفق نقدی.

2- عرض قائمة التدفقات النقدية

يتم عرض قائمة التدفقات النقدية وفق طریقتین التاليین¹:

أ- الطريقة المباشرة: تتطلب تحويل التدفقات النقدية الداخلية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم:(01-03) - جدول التدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة -

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N	السنة المالية - N
تدفقات الخزينة المتآتية من الأنشطة العادلة.				1
التحصيلات المقبوسة من الزبائن.				
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين.				
الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة.				
الضرائب على النتائج المدفوعة.				
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادلة.				
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادلة (توضیح).				
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتآتية من الأنشطة العملياتية (أ).				
تدفقات الخزينة المتآتية من أنشطة الاستثمار.				

¹ - خالد جمال الدين جعارات، مرجع سبق ذكره، ص 129.

			المسحوبات عند اقتناء التثبيتات مادية أو غير مادية. التحصيلات عن عمليات بيع التثبيتات مادية أو غير مادية. المسحوبات عن اقتناء ثبيتات مالية. التحصيلات عن عمليات بيع ثبيتات مالية. الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الخصص والأقساط المقبوضة من النتائج.
			تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة الاستثمار(ب).
			تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة التمويل.
			التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم. الخصص وغيرها من التوزيعات التي يتم القيام بها. التحصيلات المتأنية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
			صافي تدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة التمويل(ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية. أموال الخزينة ومعدلاتها عند إغفال السنة المالية.
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: شعيبشنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج 2، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، 2009، ص 85.

2-الطريقة غير المباشرة: تتطلب تعديل صافي الربح أو الخسارة بقيمة العمليات غير النقدية وبنود مؤجلة أو مستحقة متصلة بإيرادات أو أعباء سابقة أو مستقبلية بهدف تحديد التغيرات في العناصر رأس المال العامل، كما هو مبين في الجدول التالي¹:

الجدول رقم:(04-01) - جدول التدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة.-

N-1 السنة المالية	N السنة المالية	اللاحظة	البيان
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية.</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية.</p> <p>تصحيحات من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاتهلاكاتو الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة. - تغير المخزونات و الزبائن. - تغير الموردين والديون الأخرى وقيمة البيع التي تزيد أو تنقص من الضرائب.
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار.</p> <p>المسحوبات عند شراء التثبيتات.</p> <p>التحصيلات عن مبيعات التثبيتات.</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)</p>
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب).
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.</p> <p>الخصص المدفوعة للمساهمين.</p> <p>زيادة رأس المال النقدي.</p>

¹ خالد جمال الدين جعارات، مرجع سابق ، ص129.

			إصدار القروض.
			تسديد القروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الإنتاج.
			أموال الخزينة عند الإقفال.
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج 2، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، 2009، ص 86.

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرين الحاليون والمحتملون والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتهم والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات وتشمل ما يلي¹:

1- المستثمرُون: يهتمون بمقدمة المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطر المصاحبة لاستثمارهم المتصلة فيها والعائد المتحقق منها، لأنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ القرار لشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمون يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقدير قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

2- الموظفون: يهتمون بالموظفون والجماعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكّنهم من تقييد قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

3- المقرضون: يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها، سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

¹- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 43، 46.

4 - الموردون والدائون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائون الآخرون بالمعلومات التي تمكّنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائون التجاريون على الأغلبية بالمنشأة على مدى قصير من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

5 - العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم الارتباط طويلاً المدى معها أو الاعتماد عليها.

6 - الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشأة، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لاحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

7 - الجمهور: تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متعددة، فعلى سبيل المثال قد تقوم المنشآت بمساعدة كبيرة للإقصاء المحلي بطرق مختلفة منها: عدد الأفراد الذين يستخدمونها وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعدهم بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتتنوع أنشطتها.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية بواسطة التوازنات والنسب المالية

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالباً ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات لتقسيم المركز المالي للمؤسسة وترشيد القرارات واستخدامها في الأوقات المناسبة.

ومن أهم هذه الأدوات بحد مؤشرات التوازن المالي التي تدل على توازن المؤسسة وذلك بعد المرور بخطوات معينة في التحليل، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: خطوات التحليل المالي للقوائم المالية

إن انجاز التحليل المالي يستوجب المرور بمراحل وخطوات أساسية، حيث أن هذه المراحل والخطوات تختلف من تحليل إلى آخر ويمكننا أن نوجز أهم مراحل التحليل المالي بمراحل التالية¹:

¹ - أين الشطبي، مرجع سبق الذكر، ص ص، 138-143.

1 - مرحلة الإعداد والتحضير

هي مرحلة أساسية يبدأ المحلول العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكليف، سواء من أطراف خارجية أو داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدان سيؤثران إيجابياً على عملية تنفيذ التحليل المالي وخرجاتها ويقوم المحلول المالي بالخطوات التالية في هذه المرحلة:

✓ تحديد المدف من التحليل؛

✓ مدى ونطاق التحليل؛

✓ تحديد وجمع المعلومات والبيانات الالزمة للتحليل.

2 - مرحلة التحليل: وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ فيها المحلول من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

✓ إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: تعتبر خطوة مهمة حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلول المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة.

✓ اختبار الإدارة الملائمة للتحليل: يتطلب ذلك عنابة خاصة من المحلول لما يشكله من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداء المختار بين أهداف التحليل من جهة وبين الأداء والمعلومات من جهة أخرى.

✓ تحديد الانحرافات وأسبابها: وهي الدلالات والفرقـات التي يجدها المحلول نتيجة مقارنة بالأرقام أو مؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة لأعوام أخرى أو تخص المنشآت المنافسة في نفس القطاع، وتساعد هذه على الانحرافات في تمكين المحلول المالي من التعرف على أداء المنشأة التي يستهدفها التحليل.

3 - مرحلة الاستنتاجات والتوصيات

وتعتبر هذه المرحلة هي آخر مرحلة التحليل المالي، ولعلها ذو أهمية كبيرة لا تقل عن الخطوات السابقة، حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل، ويتم من خلالها وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهمية الاستنتاجات والحقائق التي يتم التوصل إليها من قبل المحلول ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك، والمحلول عند كتابته لهذه التقارير أن يتبع الإرشادات التالية:

✓ البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل؛

✓ الإيجار والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل؛

✓ اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يعتمد عليها المحلل المالي لدراسة وتحليل الوظيفة المالية للمؤسسة، وإبراز مدى توازنها ومن أمثلتها، رأس المال العامل، احتياطات رأس المال العامل، الخزينة.

أولاً: رأس المال العامل FR

1 - تعريف رأس المال العامل وطريقة حسابه

هناك عدة تعريف لرأس المال العامل نذكر منها:

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة وهو مبلغ وليس نسبة، كلما زاد رأس المال العامل كلما كانت السيولة أفضل بالنسبة للمؤسسة¹.

رأس المال العامل هو ذلك الغائب من المال الدائم (**الأموال الدائمة**) بالنسبة للأصول الثابتة².

✓ طريقة حسابه: ويتم حساب رأس المال العامل وفق الطريقيتين التاليتين:

1 - حساب رأس المال العامل بالاعتماد على القسم السفلي من الميزانية

$$FR = \text{أصول متداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

ديون قصيرة الأجل	أصول متداولة
رأس المال العامل	

2 - حساب رأس المال العامل بالاعتماد على القسم العلوي من الميزانية

$$FR = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

أموال دائمة	أصول ثابتة
-------------	------------

¹ - عطا الله الزبيون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبي ، عمان، 2009، ص 101.

²- KAMEL Hamdi ,LE DIAGNOSTIC FINANCIER,ES- SALAM EDITION ,ALGER,2001,P78.

	رأس المال العامل
--	------------------

المصدر: شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء بالمؤسسة الجزائرية، رسالة للييل شهادة ماجستير تخصص تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007، ص 7

2- أنواع رأس المال العامل: وتمثل فيما يلي:

✓ **رأس المال العامل الصافي (الدائم):** هو جزء من الأموال الدائمة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداول، ويتم حسابه وفق الطريقتين السابقتين الذكر¹:

1- منظور أعلى الميزانية:

$$\boxed{\text{رأس المال العامل} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}}$$

2- منظور أسفل الميزانية:

$$\boxed{\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}}$$

✓ **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول المتداول بعد تمويل الأصول الثابتة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\boxed{\text{رأس المال العامل، الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}}$$

✓ **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداول، لذا يرى بعض المحللين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\boxed{\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول}}$$

✓ **رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي):** وهو الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداول، ويحسب وفق العلاقة التالية²:

$$\boxed{\text{رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي)} = \text{مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل}}$$

¹- مؤيد عبد الرحمن الدوري، أساسيات الادارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 ، ص 108 .

²- مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

3- الدلالة المالية لرأس المال العامل:

1- منظور أعلى الميزانية: عبر العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ونسجل هنا ثلات حالات لرأس المال العامل، كما هو مبين في الجدول التالي¹:

الجدول رقم:(05-01) - حالات رأس المال العامل-منظور أعلى الميزانية -

التحليل	حالات رأس المال العامل
يشير هنا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكن من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائض مالي يمثل هامش أمان، يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى وجود توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.	$FR > 0$ موجب
في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وبقى الاحتياجات المالية باستخدام مواردتها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليل مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتواافق مع مواردها المالية الدائمة.	$FR < 0$ سالب
في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط وهي وضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.	$FR = 0$ معدوم

2. منظور أسفل الميزانية: يعبر عن العلاقة بين الأصول المتداولة والديون قصير الأجل، حيث تميز ثلات حالات رأس المال العامل كما هو مبين في الجدول التالي²:

الجدول رقم:(06-01) - حالات رأس المال العامل -منظور أسفل الميزانية -

¹- اليدين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج حضر، باتنة، 2009، ص62.

² إلياس بن ساسي، التسخير المالي، الإدراة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن، 2011، ص70.

التحليل	حالات رأس المال العامل FR
يشير إلى أن المؤسسة استطاعت مواجهة الديون قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي، يمثل هامش الأمان (رأس المال العامل)	$FR > 0$ موجب
يشير إلى أن المؤسسة عاجزة عن تسديد المستحقات في الأجل القصير، لأن الأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل.	$FR < 0$ سالب
يعني أن الأصول المتداولة تساوي الديون قصيرة الأجل، وهذا يعبر على أن المؤسسة تمكنت من تغطية الديون قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة، دون تحقيق لفائض ولا عجز وهي حالة نادرة الحدوث.	$FR = 0$ معدوم

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل BFR

1- تعريف احتياجات رأس المال العامل: يمكن تعريفه على أنه رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول جزء من الأصول الثابتة، والذي يتضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل¹.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياجات في رأس المال العامل} = \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل}$$

أو بالعلاقة:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{قيم الإستغلال} + \text{قيم القابلة للتحقيق}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفاصصرفية})$$

أو

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرافية})$$

¹ مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2- حالات احتياجات رأس المال العامل: يأخذ الحالات التالية¹:

- ✓ احتياجات رأس المال العامل موجب (BFR) = الديون قصيرة الأجل ما عدا التسبيقات البنكية (السلفات المصرفية) لا تغطي احتياجات التمويل الدورية ومنه يتولد احتياج رأس المال العامل.
- ✓ احتياج رأس المال العامل سالب (BFR) = هناك فائض في رأس المال العامل، بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.
- ✓ احتياج رأس المال العامل معدوم (BFR) = الاحتياجات الدورية تغطى بموارد التمويل الدورية ومنه لدى المؤسسة رأس مال عامل كاف وهذا يتحقق توازن مالي للمؤسسة.

ثالثاً: الخزينة

1- تعريف الخزينة TN

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، وتشمل صافي القيمة الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة².

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

$$TN = FR - BFR$$

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$TN = \text{الخزينة الصافية}$$

$$FR = \text{رأس المال العامل}$$

$$BFR = \text{احتياجات رأس المال}$$

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيمة الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو بالعلاقة:

¹- ناصر دادي عدون، مرجع سابق ذكره، ص36.

²- ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص51.

2- حالات الخزينة:

يمكن تسجيل الحالات التالية¹:

- ✓ **الخزينة الصفرية:** والتي يمكن أن توصف بأنها الحالة المثلث في ظل المخاطر الأخرى التي يمكن أن تواجه المؤسسة وعدم جاهزية المؤسسة لذلك.
- ✓ **الخزينة الموجبة:** هذا ما يدل على وجود فائض في رأس المال العامل الذي يضمن للمؤسسة زيادة في السيولة رغم المؤاخذة على ذلك من تكلفة الفرصة البديلة.
- ✓ **الخزينة السالبة:** والذي يعكس عدم الكفاءة في استغلال موارد المؤسسة وتوظيفها من تمويل الخصوم الجارية للأصول غير جارية.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المئوية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي، وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير للنتائج، وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

أولاً: تعريف النسب المالية

هي علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية بين عدة مؤسسات مع ملاحظة أنه²:

- لا يكون للنسب أي معنى إذا لم تكن مقايسة مع النسب نموذجية للمؤسسة أو للقطاع الاقتصادي الذي يتبعه إليه؛
- يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود اختلافات كبيرة في القمة النموذجية لها؛
- يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنها ليست جميعاً ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختبار الأهم منها ويتفادى النسب المتشابكة أو ذات المعنى المتطابق.

¹- نور الدين نجيب، شروط التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2017-2018، ص 28

² طاهر موسى عطية، الإدارة المالية والاستثمار، دار وائل للنشر، عمان ،2015، ص 57.

ثانياً: أنواع النسب المالية

هناك أنواع عديدة من النسب المالية تختلف من مستعمل آخر والمدف المرغوب من التحليل، لهذا سنتناول أهم هذه النسب وأنسبها لهذا البحث:

1- نسب السيولة

تسمى نسب السيولة بحسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلاً من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل، وتعبر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المستحقة الأداء خلال الفترة المالية¹، وتشمل على ما يلي:

✓ نسبة السيولة العامة(التداول)

تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة الأجل، لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية معينة متفقة مع آجال القروض، وهي عبارة عن قيمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداول، وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفق للمعادلة التالية²:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداول}} / \text{الخصوم المتداول}$$

وتعتبر هذه النسبة عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداول، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المفاجئة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

✓ نسبة السيولة السريعة

تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم هذه النسبة وفق العلاقة التالية³:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{(\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون})}{\text{الخصوم الجارية}}$$

✓ نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)

¹- سعود جايد العماري، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 57.

²- علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002، ص 105.

³- طاهر لطوش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكرون، الجزائر، 2001، ص 237.

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقدير أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط دون اللجوء إلى قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة¹.

ويتم حساب هذه النسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة (الفورية)} = \frac{\text{القيمة الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

2- نسب التمويل (الهيكلة)

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، وتشمل على ما يلي:

✓ نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100 فإن رأس المال يكون سالباً، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة معطى بقروض قصيرة الأجل، وتكون المؤسسة فيه قد أخلت شرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول²، وتحسب كمالي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

✓ نسبة التمويل الخاصة

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين، وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح لمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح، وتحسب وفق العلاقة التالية³:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

¹- اليمن سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

²- خالد توفيق الشمرى، التحليل المالي والإقتصادي في دراسات التقييم وجداول المشاريع، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2007، ص 65.

³- اليمن سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

✓ نسب الاستقلالية المالية (التبغية المالية)

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل للمؤسسة، وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قرارها المالي، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بحرية مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتحسب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي¹:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

✓ نسبة المديونية الإجمالية

تستعمل هذه النسب لقياس مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة، وتبين العلاقة بين رأس المال العامل الخاص والديون من جهة أخرى، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير². وتحسب كمالي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3 - نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقييم مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناص الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن³، وفيما يلي أهم هذه النسب:

1-3 معدل دوران الأصول

¹- مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص 45 .

²- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 175.

³- اليمن سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

✓ معدل دوران إجمالي الأصول

يتم حساب هذا المعدل لقياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة¹:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

✓ معدل دوران الأصول الثابتة:

يعتبر من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، تكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة كفاءة فاعلية أدائها في استغلال الأصول الثابتة في خلق المبيعات، ويتم حساب معدل دوران الصول الثابتة وفق العلاقة التالية²:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم أعمال (المبيعات)} / \text{الأصول الثابتة}$$

✓ معدل دوران الأصول المتداولة

يعبر عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات والتأكيد أنه كلما زادت عدد المرات دوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي وهو ما تهدف إليه الإدارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات³، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال (المبيعات)} / \text{الأصول المتداولة}$$

3-2- مهلة ائتمان (تحصيل) الزبائن

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مهلة ائتمان الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{المبيعات السنوية} \times 360.$$

¹-ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة 2، دار الحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 56.

²- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

³-عاطف وليد أندراس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 98.

تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنهما حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، ويجب ألا تتجاوز المدة 90 يوماً، وعلى العموم يجب مقارنتها دائمًا بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين.

3-3 مهلة تسديد الموردين

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مهلة تسديد الموردين} = (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}) / \text{المشتريات السنوية} \times 360$$

تبين هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، ويجب أن تكون أقل من مدة تسديد الزبائن حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها المالية لمواجهة الديون¹.

4- نسب المردودية (الربحية)

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمورديها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

✓ المردودية المالية

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية²:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تحد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك:

✓ المردودية الاقتصادية

تعبر عن كفاءة المؤسسة في استخدام موردها لتحقيق الأرباح، وتحسب وفق العلاقة التالية³:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

¹- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق ذكره، ص 40.

²- عباسى عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2002، ص 69.

³- الياس بن ساسي، مرجع سابق ذكره ، ص 167.

✓ المرودية التجارية

وهي المرودية التي تتحققها المؤسسة من خلال مجموعة مبيعاتها، وتحسب كما يلي¹:

$$\text{معدل المرودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

تبين نتيجة الربح الحقيق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

¹- مليكة زغيب، مرجع سابق ذكره، ص 87

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التحليل المالي للقوائم المالية، حيث تعرفنا على مختلف المفاهيم الخاصة بالتحليل المالي للقوائم المالية المستخدمة لهذا الغرض.

حيث اتضح لنا بأن التحليل المالي هو تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة، ووسيلة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال ترجمة المعطيات الموجودة في القوائم المالية، باستخدام مؤشرات ونسب مالية تساعده على اتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة.

الفصل الثاني

النماذج الفرارات في المؤسسة

تمهيد:

يواجه كل شخص موقف يومية تتطلب منه اتخاذ قرار ما، وتفاوت هذه القرارات من حيث الصعوبة والسهولة والأهمية وربما يتطلب بعضها قضاء يوم بكمله أو أكثر لاختيار أفضل البدائل المتوفرة بناء على أهمية القرار ذاته.

فتعتبر عملية اتخاذ القرار من المهام والأدوار الأساسية لأي مدير في المؤسسة على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعد في عملية اتخاذ القرار.

ولتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية فهي بحاجة إلى تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل قراراتها المالية المنحرفة باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية واكتشاف نقاط القوة والضعف، حسب ظروف المؤسسة.

ولإعطاء صورة واضحة عن عملية اتخاذ القرار في المؤسسة، سنحاول في هذا الفصل التطرق إليها في المباحث التالية:

 **المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرار.**

 **المبحث الثاني: القرارات المالية وأنواعها.**

 **المبحث الثالث: أثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرارات.**

المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرار

أن عملية اتخاذ القرار تستخدم لمعالجة المشكلات القائمة أو مواجهة حالات أو مواقف محكمة الواقع أو لتحقيق أهداف مرسومة، ومن هذا المبدأ أردنا أن نوضح ذلك في هذا المدخل من خلال تناول تعريف عملية اتخاذ القرار والمراحل التي تمر من خلالها والعوامل المؤثرة على عملية اتخاذ قرار.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه

تقوم عملية اتخاذ القرار على اختيار أفضل بدليل لتحقيق أهداف المؤسسة، ولهذا يجب على متعدد القرارات إن يدرك ويدرس العوامل المؤثرة على القرار والتي تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية.

أولاً: تعريف عملية اتخاذ القرار:

يمكن تعريف عملية اتخاذ القرارات بأنها:

"عبارة عن عملية اختيار حل معين من بين حللين أو أكثر من الحلول المتاحة في بيئة العمل أي أنها تنتهي إلى تفضيل حل (أو بدليل) مناسب من بين عدد من البديلات المتاحة، وعادة ما يتم ذلك بعد أن يقوم المدير متعدد القرارات بتحديد البديل حلها، وعليه فإنه يمكن النظر إلى عملية اتخاذ القرارات، كوظيفة أو سلوك، بأنها تتمركز على الاختبارين بين البديلتين التي يحددها السلوك الإداري لنفسه بعد تحديد المشكلة وتحديد البديل وتقييمها وفقاً للمعلومات والبيانات في بيئة العمل المتعلقة بالمشكلة وتحديد البديل المناسب الذي يحقق المدف المستشود".¹

ثانياً: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات.

تأثير عملية اتخاذ القرار بعدة عوامل نذكر منها:

- ✓ تأثير البيئة الخارجية: باعتبار أن، المؤسسة كنظام مفتوح فإنها تؤثر بمحيطها الخارجي ومن عوامل البيئة الخارجية التي قد تؤثر في اتخاذ القرار هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، والمنافسة الموجودة في السوق والمستهلكين والتشريعات والتطورات التقنية والعادات الاجتماعية.

¹ محمد عبد الفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية، دار وائل، عمان، 2010، ص ص، 17-18.

✓ تأثير البيئة الداخلية: يتأثر القرار بعوامل البيئة الداخلية في المؤسسة من حيث المؤسسة ومدى نموها وعدد العاملين فيها والمعاملين معها، لذلك تعمل الإدارة على توفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ على الابتكار والإبداع حتى يخرج القرار بالسرعة الملائمة والصورة المطلوبة.

ومن عوامل البيئة الداخلية التي تؤثر على اتخاذ القرار، تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

✓ تأثير متخذ القرار: تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصية وأنماط سلوكية التي تتأثر ظروف بيئية مختلفة كالإوضاع العائلية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوكات عند متخذ القرار وهي: المحافظة، الحذر، التسرع، والتهور.

كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول تؤثر في اتخاذ القرار، يتأثر بتقاليد البيئة التي يعيش فيها وعاداتها ويعكس من خلال تصرفاته قيمها ومعتقداتها التي تؤمن بها¹.

✓ تأثير ظروف القرار: ويقصد بها الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والمؤثرة عليها ومدى شمولية البيانات ودقة المعلومات المتوفرة، هذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرار إما في ظروف عدم التأكد أو ظروف التأكد أو تحت درجة المخاطرة، لذلك يعتمد على استخدام معايير معينة يحدد فيها ظروف القرار ثم ينتهي تبعاً لذلك البديل المناسب.

✓ تأثير أهمية القرار: إن اتخاذ القرار حل مشكلة ما يتطلب من متخذ القرار إدراك المشكلة من جميع أبعادها والتعمق في دراستها، حتى يمكنه الوصول إلى الحل الجذري لها، وكلما ازدادت أهمية المشكلة وبالتالي أهمية القرار المناسب لها من ضرورة جمع الحقائق والمعلومات الالزمة لضمان الفهم الكامل لها.

وتعمل أهمية النسبة لكل قرار بالعوامل التالية:

- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير؛

- تأثير القرار من حيث التكلفة والعائد؛

- الوقت اللازم لاتخاذة².

¹- الياس بن سبع ، استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل، مذكرة ماجستير في بحوث العمليات وتسخير المؤسسات، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص ص، 88-87.

²- حسين على الشرقي، نظرية القرارات الإدارية، مدخل كمي في الإدارة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 1997، ص 30.

✓ تأثير عنصر الزمن: يؤثر عنصر الزمن بشكل كبير على متعدد القرار فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متعدد القرار لإيجاد قراره كلما كانت البديل المطروحة أكثر ونتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات المتاحة أكثر، وكلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة أمام متعدد القرار كلما تطلب منه السرعة في البحث مما يقلل في البديل المتاحة أمامه¹.

المطلب الثاني: مراحل وخطوات اتخاذ القرار.

إن عملية اتخاذ القرار في مختلف منظمات الأعمال تأتي وفقاً للمشاكل التي تعترض سير عمل المنظمات أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجهها، وذلك يتم التعامل معها في سبيل اتخاذها كل من منظور معين وبناء على المعطيات والبيئة المحيطة.

و عليه يمكن توضيح مراحل و خطوات عملية اتخاذ القرار وفق مايلي²:

الخطوة الأولى: تعريف المشكلة:

إن تحديد وتشخيص المشكلة من المهام الأولى في عملية اتخاذ القرار الإداري ويعني تعريف المشكلة أن تكون هناك مشكلة، وأن يتم تشخيصها وتعريفها، كما أن تعذر تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً قد يبعد الإدارة عن الطريق الصحيح في اتخاذ قرار إزائها.

الخطوة الثانية: جمع الحقائق وتحليلها:

بعد معرفة المشكلة وإدراكها ينبغي الإحاطة بكل ما تتضمنه من حقائق ولهذا فإن لم تتعارف على الحقائق والعلاقات بينها ستفقد مفتاح حلها.

الخطوة الثالثة: تطوير الحلول والتنبؤ بنتائجها.

يعنى تطور الحلول البديلة التي يراها رجل الإدارة علاجاً لمشكلته، ومن ثم تقييم هذه البديل أو الحلول.

الخطوة الرابعة: اختيار البديل الأمثل:

¹ إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 42.

² علي خلف حاجحة، اتخاذ القرارات الإدارية ، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 45-47

وهنا يأتي دور مراجعة البديل المحتملة التي أفرزتها الخطوة الثالثة لاختيار أكثرها كفاءة وملائمة، ويتم اختيار البديل المقترن أو المرجع عادة وفق معايير اقتصادية دقيقة.

الخطوة الخامسة: مرحلة اتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته.

بعد اختبار البديل الأرجح يتوجب على رجل الإدارة تبني هذا البديل واتخاذ قرار حل المشكل ومن ثم تنفيذه.

المطلب الثاني: تصنيف قرارات المؤسسة.

يصادف الفرد في المؤسسة في أي موقع من مواقع العمل وفي أي نوع من النشاطات العديدة من المواضيع والمشاكل التي تتطلب منه اتخاذ القرارات بشأنها، ويختلف نوع القرار باختلاف موقعه والمؤسسة التي يتعامل بها أو التي يتعامل معها، ومنه نميز عدة أنواع من القرارات تصنف تبعاً لبعض المعايير ذكر منها:

أولاً: تقسيم القرارات وفقاً للوظائف الأساسية في إدارة الأعمال.

- ✓ **قرارات بشرية:** تتضمن هذه القرارات مصادرة الحصول على الموظفين وطرق الاختيار والتعيين، ونوعية التدريب المطلوبة، أسس دفع الأجر والحوافر والمكافآت وكذلك علاقة المؤسسة بالاتحاديات والنقابات العمالية والمؤسسات ذات العلاقة بالعنصر البشري.
- ✓ **قرارات الإنتاج:** تتضمن القرارات الخاصة باختيار موقع المصانع وقربها من مستلزمات الإنتاج وحجم الإنتاج والسياسة الخاصة به، ومصادر الحصول على المواد الخام والتخزين، والرقابة على الإنتاج وجودته.
- ✓ **قرارات التمويل:** هي تلك القرارات الخاصة بطرق تمويل المؤسسة كحجم رأس المال اللازم للمؤسسة الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة.
- ✓ **قرارات التسويق:** هي تلك القرارات الخاصة بنوع السلعة التي سيتم بيعها ومواصفاتها والأسوق التي سيتم التعامل معها، وقنوات التوزيع والتعبئة والتغليف والتسويق والترويج لها.¹

¹ نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998، ص 87.

- ✓ القرارات الإدارية: هو إفصاح الإدارة عن ايرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ذلك مكنا وجائز¹.

ثانياً: وفقاً لأهميتها:

- ✓ قرارات استراتيجية حيوية(إدارة عليا): تتميز القرارات الاستراتيجية بتوسيعها المستقبلي واحتواها على درجة كبيرة من الغموض، ويطلب اتخاذ القرارات الاستراتيجية أساساً وضع الأهداف المحددة للمنظمة والخطط طويلة الأجل للوصول إلى هذه الأهداف، ومن الأمثلة على هذه الأهداف تشمل موقع المعامل والقرارات المتعلقة بمصادر رأس المال والقرارات الخاصة بالمنتجات اللازم إنتاجها.
- ✓ قرارات تكتيكية(إدارة الوسطى): يعني اتخاذ القرارات التكتيكية بتطبيق القرارات المتخذة على المستوى الاستراتيجي، وتتضمن تحصيص الموارد لتحقيق أهداف الشركة والأمثلة الأخرى على هذه القرارات تشمل: تصميم المصانع والقرارات المتعلقة بالعاملين، وتحصيصات الميزانية وجدولة الإنتاج²
- ✓ قرارات تنفيذية(مستويات التنفيذ المباشرة): تسمى أيضاً القرارات العمدية، وهي تقتصر بالإستغلال والتسيير اليومي للمؤسسة، وتغير هذه القرارات من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية³.

ثالثاً: وفقاً لإمكانية برمجتها أو جدولتها:

- ✓ القرارات البرمجية: تكون القواعد التي تحكم اتخاذ القرار واضحة، وهذا يعني أنه إذا ما توفرت مجموعة معينة من الظروف، فإن مجموعة معينة من الأفعال سيتم اتخاذها ويتم في الأغلب تضمين القرارات المبرمجية في نظم العلاج الفوري، حيث تستطيع نظم الحاسوب اتخاذ القرارات دون تدخل الإنسان.
- ✓ القرارات غير المبرمجية: تختص بمشاكل الغير مكررة التي ليست لها تعريف محدد وتتطلب قيام الإنسان لاتخاذ القرارات بتصديها وتتخذ مثل هذه القرارات على جميع المستويات داخل المنظمات تتضمنها المستويات التشغيلية والفنية والإستراتيجية⁴.

¹- على خلف حاجحة، المرجع سابق، ص ص، 39-40.

²- جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزيرية، الجزائر، 2005، صص، 36-37.

³- محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 121.

⁴- جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص ص، 38-39.

رابعاً: وفقاً لظروف صناعتها (اتخاذها):

✓ القرارات في حالة التأكيد: يقصد بحالة التأكيد التام أن يكون متخذ القرار على علم تام بكل المعلومات الملائمة الالزمة لاتخاذ القرار، ويفترض في هذه الحالة أن متخذ القرار يستطيع أن يحدد كل البديل الممكنة والمتطلبات الالزمة لتنفيذها كما يعرف على وجه اليقين نتيجة كل بديل¹.

✓ القرارات في حالة عدم التأكيد: يقصد بحالة عدم التأكيد تلك الحالة التي يوجد فيها أكثر من بديل دون أن يعرف متخذ القرار ولا يستطيع أن يقدر احتمال حدوث كل بديل لعدم وجود أية بيانات سابقة، كما في حالة إنتاج منتج جديد، فهي القرارات التي تتخذ عندما ترسم أهداف المؤسسة العامة و سياستها، وتكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقاً بإمكانية حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقعة وجودها بعد اتخاذ القرارات وذلك بسبب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها.

خامساً: وفقاً للمشاركة في اتخاذها:

✓ قرارات فردية: هي القرارات التي تتخذ بشكل انفرادي فيقوم بتحليل المشكلة و دراستها و تحديد البديل المتاحة و تقييمها ثم اتخاذ القرار باختيار أفضل البديل وأحسنها.

✓ قرارات جماعية: هي القرارات التي تتخذ بصفة جماعية وتعني بذلك دراسة المشكلة المطروحة من طرف مجموعة من الأفراد و تحديد البديل المتاحة، ثم التصويت على أفضل الحلول وتنفيذها.

¹ - نواف كنعان، مرجع سابق، ص 91.

المبحث الثاني: القرارات المالية وأنواعها.

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات وذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المنظمة، وتعتبر القرارات المالية من أهم هذه القرارات لأنها تعني بالوضعية المالية للمؤسسة، فلماذا نقصد بالقرارات المالية؟ وما هي أنواعها؟

المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية

أولاً: تعريف القرارات المالية.

تعرف القرارات المالية أنها هي "اختيار البديل الأفضل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المخلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم المالية والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية¹.

ثانياً: أهمية القرارات المالية:

يتميز القرار المالي مهما كان شكله وأي كان متخدنه بأن له تأثيرات على مختلف جوانب المؤسسة وعليه فإن أي قرار يتخذ داخل المؤسسة لا بد من إجراء دراسة مالية سابقة لعملية اتخاذ القرار، وذلك من أجل الإحاطة بكل الظروف وإنتاج المتحمل وقوعها بعد تنفيذ هذا القرار.

وتتضمن القرارات المالية مجموعة من القرارات المرتبطة بكل تمويل ومتابعة المحاسبة وبأنواعها العامة والتحليلية، والقرارات الاستثمار، الإحصائيات والمؤشرات المالية، والمراقبة الداخلية، وتسهيل السيولة وتسيير المخاطرة المالية الداخلية والخارجية...الخ.

كل هذه القرارات تدرج ضمن سلم تنظيمي محدد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كما تقوم الوظيفة المالية، بالتسهيل المالي حيث تستخدم التخطيط والتوجيه والمراقبة، وتوزيع المواد المالية...الخ. ويستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الأدوات وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي، طرق وتقنيات اختبار استثمارات، المحاسبة العامة والتحليلية...الخ.

¹ - حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 207.

بعد معاينة للوضعية المالية للمؤسسة، تأتي مرحلة اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها وتشمل قرارات المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها، وقرارات قصيرة الأجل تتضمن تمويل دورة وتسيير الخزينة، قرارات مالية مرتبطة بتسهيل المخاطر المالية.¹

ثالثاً: أهداف القرارات المالية.

تهدف القرارات المالية بصفة عامة إلى تعظيم القيمة الحالية لثروة المالك في المشروع(مشروع فردي، شركات الأشخاص، شركات الأموال)، أي تعظيم القيمة المبيعة والقيمة الدفترية لصافي الثروة، ويتغير عدم الخلط بين القيمة المبيعة والقيمة الدفترية لصافي الثروة، لها قدر ضئيل من الأهمية فالحصول على القروض القصيرة والطويلة الأجل، تؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة، كما تظهر بقائمة المركز المالي الخاصة بالمشروع، ولا تتأثر بالقيم السوقية لحق الملكية، وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة المالك.

كما تشير بالاختصار إلى درجة المخاطرة التي يتعرض لها المالك، حيث تتفاوت المخاطر وفقاً للشكل القانوني للمشروع، ففي المشروعات الفردية وشركات التضامن تكون مخاطرة المالك أكبر من حالة إفلاس المشروع فلا تقتصر على ممتلكاتهم في المشروع وإنما تشمل أيضاً الممتلكات الشخصية، أما في شركات المساهمة، فتقتصر المخاطر في حالة الإفلاس على صحة المالك في الشركة وقد يفضل البعض الاستثمار في الأسهم الممتازة بدلاً من الأسهم العادية حيث يكون الأول أقل تعرض للمخاطر عن الاختيار وعلى أي حال، يتعرض المساهمون (أصحاب الأسهم، أصحاب الأسهم العادية) للمخاطرة أكبر من فئة أخرى من المستثمرين(الدائنين) الدين زودوا المشروع بقروض محددة الأجل فتتم بصفة أساسية بالفئة التي تتعرض للمخاطر أكبر من غيرها، وهم حملة الأسهم العادية، حيث يتوقعوا الحصول على العائد يعوضهم عن هذه المخاطر وإمكانية تعظيم الثروة.

يتعرض المالك إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم وإذا ما كانت القرارات التي اتخذها المدير المالي خاطئة ويحدث العكس إذا كانت هذه القرارات سديدة من حيث ترتفع القيمة السوقية مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب رأسمالية، ويتفق هذا الوضع مع مبدأ التعظيم وقد يرى البعض أن هذا الهدف يتعارض والاعتبارات الاجتماعية، ولكن هذا التعارض غير قائم لأن

¹-الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص34.

المشروع يسعى إلى الخدمة البيئية والتي تعتبر من الوظائف الرئيسية للمشروع، لذلك يتخذ القرار المدير المالي قراراته داخل إطار المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.¹

المطلب الثاني: قرار الاستثمار

يعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية في النمو الاقتصادي والنهوض بعجلة التنمية لذا سارعت العديد من الدول خاصة النامية منها إلى تبني العديد من السياسات والتحفيزات لتشجيع الاستثمار.

اولاً: مفهوم القرار الاستثماري:

تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات المالية التي يمكن أن تحدد توجه المؤسسة من خلال الأهداف المسطرة ضمن الاستراتيجية العامة وخيارات النمو المتاحة أمامها وبصفتها المحددة للقرارات الأخرى خاصة تمويل الاستثمارات إلا أن ما يربط الاستثمار بالتمويل هو كلفة التمويل التي يجب ألا تزيد على العائد المتوقع من هذا الاستثمار لأن هذا يعني تأكل الشروة.

ولأن الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل تمثل التزاماً لمدة زمنية طويلة لا يمكن الاستغناء عنها أو التخلص منها بسهولة أو التراجع فإن تمويل هذه القرارات هي تحقيق قرارات مالية استراتيجية لأنها تمثل التزاماً مالياً كبيراً يخصص من أموال المؤسسة الذكية مما يحرمها من الكلفة الفرصة في استثمار هذه الأموال أو يتم الحصول على الأموال عن طريق القروض طويلة الأجل مما يجعلها كلفة الحصول على هذه الأموال.²

ثانياً: أهمية القرار الاستثماري:

إن الأهمية التي يكتسبها القرار الاستثماري ناتج عن خلق المؤسسة بحد ذاتها من بداية نشاطها والتأكد على استمرارية والبقاء كهدف لا يمكن الحياد عنه إلا في حالة تصفية المؤسسة لبلوغ الأهداف المسطرة، وتكون أهمية القرار الاستثماري كقرار استراتيجي من خلال:

- الدراسة الأولية للقرار الاستثماري إذا أن عملية العدول عن القرار وتكلفة كبيرة للمنظمة ؟
- توظيف الأموال بالعون المالية التي تعظم الشروة بمقابل تكلفة تلك الأموال ؟
- يهدف إلى ضمان استمرارية نشاط المؤسسة وبقاءها ؟

¹ حنفي عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص، 24-25.

² نور الدين نجيب، مرجع سابق ، ص 29.

- تطبيق وتنفيذ الاستراتيجيات الالزمة لتوظيف الأموال واستمرارية الإنفاق الاستثماري لأجل طويلة وبهذا فإن أي خطأ في التقدير يمكن أن يؤدي إلى الزيادة في الإنفاق ونقصانه يكسب متلذ القرار عدم الدراية الكافية بما يفعله;
- الاحتياج إلى الأموال مما يستدعي الحصول عليها بكل الطرق ومراعاة الفرق بين تكلفة الأموال والعوائد المالية المنتظرة.
- ثالثاً: خصائص وسمات القرار الاستثماري:

بما أن قرار الاستثماري عادة ما يرتبط بالأجل الطويل من ناحية الإنفاق الأولى للأموال والعون المرتقب تحقيقها بموافقة المخاطر على حياة المشروع الاستثماري وعدم التأكيد ويمكن النظر إلى هذه الخصائص من خلال:

✓ المرتبطة بالبعد الزمني:
كون الإنفاق الأولى يتم بداية تنفيذ القرار الاستثماري إلا أن العوائد المالية والمنافع ترتبط بمجموعة حالية من الفترات الزمنية، ومن خلال هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار عامل تغير قيمة النقود عند حساب التكاليف والعوائد بالإضافة إلى أن مدة حياة الاستثمار يمكن أن تتأثر خصوصاً مع استمرار التقدم التكنولوجي والمنفعة المرتقبة من المنتوجات.

✓ المرتبطة بالحالات الطبيعية:
من حيث ظروف الاستثمار في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكيد وبالتالي التأثر على تحقيق العوائد المالية في ظل مثل هذه الظروف بالإضافة إلى صعوبة التنازل عند تنفيذ قرار الاستثمار أو الرجوع فيه بعد الانطلاق من ناحية تغير الظروف المحيطة وأي القرارات أصوب وأقل تكلفة.

✓ المرتبطة بالهيكل التمويلي:
وهذا من ناحية مقاربة القرار الاستثماري بحجم الأموال المستثمرة وتكلفتها والعوائد المحققة دون نسيان حياة المشروع الاستثماري وأهمية الاستراتيجية وخاصة إذا تم تمويل أموال المؤسسة إلى أصول ثابتة مما يجعل المؤسسة توسيع قاعدة موردها المالية مستقبلاً معاً¹.

¹ نور الدين نجيب، مرجع سابق، ص 30.

رابعاً: أنواع القرارات الاستثمارية:

تنقسم القرارات الاستثمارية حسب البعد الزمني للعوائد المتوقعة تحقيقها إلى¹:

- قرارات استثمارية قصيرة الأمد؛
- قرارات استثمارية طويلة الأمد.

1- القرارات الاستثمارية قصيرة الأمد:

تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة و التي تشكل جزءاً مهماً من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل أن الجزء الأكبر من المسؤوليات الإدارية المالية سوف تنحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة و فقراتها الرئيسية مثل النقد و الاستثمارات المؤقتة و الذمم المدينة و المخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق و تعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة.

2- القرارات الاستثمارية طويلة الأجل:

تكتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة.

والمعروف على هذا النوع من القرارات أنه يعتبر من أخطر وأصعب القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بـ أكبر المبالغ التي يحتويها و يضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في شركة الأعمال وليس من السهلة التخلص منه عندما تتم عملية الاستثمار فيه.

ومن الأمور التي يجب أن تغيب عن القارئ، أن مجموعة قرارات الاستثمار لا تتحكم فقط باختيار تشيكيلة أو حقيقة الاستثمار الذي تصعيده قرارات الإدارة المالية و تعمل فيه شركة الأعمال، وإنما أيضاً ولا ريباً يكون الأهم في ذلك هو أن يشار إلى تحديد الاستثمار في كل عنصر من عناصر الاستثمار (عنصر الموجودات) سواء كانت تلك العناصر في الموجودات المتداولة أو الموجودات الثابتة وبحيث يكون قرار الاستثمار ضمن الاقتصادية التي تضمن الجدوى الاقتصادية للاستثمار لا بصيغة الفائض (أي أكثر مما يجب) ولا في حالة العجز (أي أقل مما يجب).

¹ - مبارك لسلوس، مرجع سابق ذكره، ص ص، 116-117.

خامساً: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري:

من بين العوامل التي تواجه القرار الاستثماري وتؤثر عليه نذكر ما يلي¹:

- ✓ فلسفة الإدارة: من خلال الاستراتيجية العامة المتبعة ونظرها إلى السياسة التوسعية للمؤسسة من خلال تحليل للوضع الاستراتيجي التنافسي.
- ✓ الحصة السوقية والتبنّؤ بحجم المبيعات: اللذان يحددان الرغبة في توسيع الاستثماري والمعرفة الجيدة بالسوق التنافسي للمؤسسة والمركز التنافسي.
- ✓ المخاطرة وعدم التأكّد وهذا من خلال التأثير على تحقيق العوائد المالية الملائمة للأموال المستثمرة.
- ✓ نوع المنتجات المقدمة من حيث تأثيرها بالعوائد المالية المرتقبة سواء من حيث القيمة أو الزمن واستجابتها لمتطلبات المستهلكين ومحاسناتها التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ مصادر التمويل: وارتباطه بالتكلفة من جهة والعوائد المرتقبة من جهة أخرى بالإضافة إلى الحافظة على رأس المال العامل داخل المؤسسة.
- ✓ تكلفة الفرصة البديلة: وهذا من خلال مقارنة حجم الأموال المستثمرة وتكلفتها والعوائد المالية المرتبطة بالعامل الزماني وتكلفته.

¹ نور الدين نجيب، مرجع سابق، ص 31-32.

المطلب الثالث: قرار التمويل وتوزيع الأرباح.

تحتاج المؤسسة إلى قرارات، تهدف إلى تمويل عملياتها الإنتاجية وذلك من خلال عدة طرق للتمويل، أما بالنسبة لتوزيع الأرباح فهي من المشكلات الرئيسية التي تواجه متخدلي القرارات لذا يجب الاعتماد على إستراتيجية الاستقرار في التوزيع.

أولاً: قرار التمويل

يعد هذا النوع من القرارات أهم القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية، وعادة ما تلجأ هذه الأخيرة إلى استخدام استراتيجيات محددة توضح طبيعة وأنواع مصادر التمويل التي تحتاجها المؤسسة سواء على المدى القريب أو البعيد.

1- تعريف قرار التمويل:

يعرف التمويل بأنه "البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختبار وتقسيم تلك الطرق والحصول على مزيج الأفضل بينما يشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية".¹

2- خصائص التمويل:

- إن الأموال التي تحصل عليها المؤسسات من مختلف المصادر تميز بالخصائص الآتية:
- ✓ الاستحقاق: ويعني أن الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة، من عن طريق التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها، وفي بعض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
- ✓ الحق على التدخل: وهو يعني أن مصدر التمويل، له الحق بالحصول على أمواله والفوائد المرتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.
- ✓ الملائمة: وتعني إن تنوع مصادر التمويل، وتعددها يعطي للمؤسسة فرصة اختيار مصدر التمويل الذي يناسب المؤسسة في التوقيت والكمية الشروط.

3- مصادر التمويل:

هناك ثلاثة مصادر للتمويل:

- 1-3 التمويل الذاتي: والذي يمثل القاعدة الأساسية لتمويل الاحتياجات المالية.
- 2-3 الرفع في رأس المال: والذي يعتبر من أهم وسائل التمويل ويتوقف ذلك على المؤسسة بسوق المال.

¹- هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 77.

3-3 اللجوء إلى الاستدانة: وهو مصدر الأكثر استخداماً في تمويل الاحتياجات المالية قصيرة الأجل وتوفير السيولة الآنية.

4- العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات التمويل:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في اختيار المزبج التمويلي الأمثل لاتخاذ قرار التمويل المناسب، نذكر منها ما يلي¹:

- ✓ الدخل: يمكن للمؤسسة الاستعانة بأموال الاقتراض لمساعدة أموال الملكية في عملية التمويل وهذا ما يعرف بالمتاجرة بالملكية فقد يؤدي إلى دفع معدل العائد على الأموال الملكية وتسمى هذه العملية بالرفقة المالية ويمكن إيجادها بالعلاقة التالية:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{موجودات المؤسسة}}$$

✓ الرافعة التشغيلية: تؤثر في مدى درجة الاعتماد على الديون لأنها تمثل معدل التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب / معدل التغير في المبيعات.

✓ معدل نمو واستقرار المبيعات: حيث كلما كانت المبيعات زادت القدرة على استخدام الديون.

✓ الربحية: كما كانت معدلات العائد مرتفعة كان استخدام الديون أقل، للاعتماد على الأرباح المحتجزة.

✓ المرونة المالية: قدرة المؤسسة على تعديل الخطة التمويلية وفقاً للتغيير الذي يحصل في احتياجات الأموال أي الملائمة بين الظروف المالية والسائلة، ومصادر التمويل، وبالتالي فإن الديون توفر مرونة أكثر حيث أنه متوفّر بآجال مختلفة ومعايير تناسب مع حاجة المؤسسة.

✓ التوقيت: بمعنى استخدام المزبج المناسب في الوقت المناسب مما يجعل المؤسسة على استعداد دائم لاستغلال الظروف المناسبة من خلال متابعة الظروف المالية وأثرها على تكلفة الأموال.

✓ المخاطرة: حيث أن الاعتماد على الديون يرفع من درجة المخاطرة المالية على نشاط المؤسسة.

✓ هيكل الأصول: تعتبر الأصول الجهة المقابلة للهيكل المالي، بحيث كلما كان هيكل الأصول الثابتة كبيراً كلما كانت القدرة في الحصول على قروض أعلى أي مدى ملائمة مصادر التمويل مع طبيعة الأصول التي يتم تمويلها عن طريق هذه المصادر.

✓ حجم المؤسسة: عادة المؤسسات تكون ذات الحجم الكبير تحتاج إلى تمويل من مصدر كبير، وبالتالي أكبر حجم المؤسسة على الهيكل المالي من خلال تراجع تكلفة الإفلاس ومنه وجود علاقات طردية بين المعدل الاقتراض وحجم المؤسسة.

¹- الياس بن ساسي، المرجع السابق، ص 408.

ثانياً: قرارات توزيع الأرباح.

تمثل سياسة التوزيع في قرار المؤسسة بشأن المفاضلة بين الأرباح على المساهمين وبين اجتياز تلك الأرباح بغض إعادة استثمارها.

1- تعريف الأرباح الموزعة:

توجد عدة تعاريف للأرباح الموزعة نوجز بعضها في النقاط التالية¹:

- التوزيعات هي تلك التدفقات النقدية المقرر توزيعها على حملة الأسهم وفقاً لربحية المؤسسة وسيولتها ؟
- تعرف التوزيعات على أنها توزيعات الملكية لحملة الأسهم العادلة من الأرباح الحالية أو المتراكمة عن سنوات سابقة، وأن توقيت التوزيع يخضع لمصداقية مجلس إدارة المؤسسة؟
- وقد ورد مفهوم الأرباح الموزعة على أنه مجموعة النقود المدفوعة لحملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، ويدفع هذا المقسم عندما تتحقق أرباح حالية، أو أن يتم دفع من الأرباح المحتجزة عن الفترة سابقة.

يتضح من المفاهيم الثلاث أن كل منها اعتبر التوزيعات جزء من الأرباح، لكن الأول والثاني خصا التوزيعات بصفة نقدية على عكس المفهوم الثاني الذي اعتبرها توزيع للملكية في وقت محدد، ومنه يمكن تقديم تعريف موجز شامل للتوزيعات وهو:

التوزيعات هي جزء من الأرباح التي يقوم بها المسير بتوزيعها على المالك، بعد موافقة الجمعية العامة، على حملة الأسهم العادلة في شكل نقدى أو عيني(أسهم)، هذه الأرباح الناتجة عن نشاط الدورة الحالية أو دورة من الدورات السابقة، لتلبية احتياجات المالك أو الإرسال إشارة للسوق عن وضعية معينة، وتكون هذه التوزيعات من المواد الداخلية أو الأجنبية(الاستدانة).

2- مفهوم قرار توزيع الأرباح:

تعد القرارات الخاصة بالتصرف بالأرباح في المنشأة من أكثر الموضوعات اهتماماً في فكرة الإدارة المالية المعاصرة، فيما بين توزيع الأرباح واحتيازها داخل المنشأة وجدت الإدارة المالية نفسها بين تيارين الأول ينظر إلى عملية توزيع الأرباح ومسألة لا بد منها، منطقين من أجل توزيع الأرباح دون احتيازها سوف يؤثر بشكل مباشر في القيمة السوقية للسهم

¹ محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص222

وبالتالي التأثير في تعظيم ثروة ملاك في حين يرى التيار الثاني من أن توزيع الأرباح ليس له علاقة تأثير في القيمة السوقية للمنشأة ولا للقيمة السوقية للسهم الواحد.

وعلى وفق هذا الاختلاف تتباين اتجاهات الإدارة المالية في منشأة الأعمال بين الرغبة في توزيع الأرباح أو جزء منها وبين الرغبة في احتياجها لإعادة استثمارها أملأاً في زيادة النشاط التشغيلي، وبالتالي زيادة أرباحها مما سيكون له تأثير في سعر السهم في السوق الأوراق المالية.

ومنه فإن توزيع الأرباح يعبر عن الدفعات النقدية الناتجة عن توظيف رأس المال والمقرر فصلها عنه والتصرف فيها بقتسامها على المساهمين في رأس المال الانتفاع بها خارج نشاط المؤسسة¹.

3- إجراءات توزيع الأرباح:

يمكن تقسيم إجراءات توزيع الأرباح إلى أربعة مراحل رئيسة وهي:

- ✓ تاريخ الإعلان عن توزيع الأرباح: وهو تاريخ اجتماع مجلس إدارة المنشأة واتخاذ القرار بتوزيع الأرباح على المساهمين.
- ✓ تاريخ ظهور المساهمين في السجلات: والتاريخ التي تظهر فيها قائمة بأسماء المساهمين الذين يحق لهم الحصول على توزيع الأرباح، وبناء عليه فإن ملكية السهم بعد هذا التاريخ لا يؤهل المالك الجديد للحصول على هذه التوزيعات.
- ✓ تاريخ التوزيعات: وهو تاريخ انتهاء حق المساهمة الجديد في الحصول على توزيعات الأرباح، وعادة ما يحدد هذا التاريخ بأربعة أيام عمل سابقة على تاريخ ظهور الأسماء في السجلات، فإذا تعلقت ملكية السهم خلال هذه الأيام الأربع فلا يحق للمساهم الجديد الحصول على هذه التوزيعات.
- ✓ تاريخ دفع التوزيعات: وهو تاريخ الذي يمكن للمساهم فيه الحصول على شيكات الأرباح الموزعة، ويتم فيها إرسال الشيكات بالبريد للمساهمين.

4- سياسات قرار توزيع الأرباح:

من خلال الخصائص المبنية لمفهوم الأرباح الحقيقة تبين أن لها ستيتين أساسيتين في التصرف فيها هي:

- الاحتياز وعدم التوزيع؛
- التوزيع.

¹ نور الدين نجيب، مرجع سابق، ص34-35.

٤-١ الاحتياز وعدم التوزيع: هذا القرار له مسبياته الخاصة من حيث ضم الأرباح إلى الأموال الخاصة المنشئة لها لزيادة قدرة الأموال الاستثمارية.

يعرض النمو والتوسيع في النشاط وفقاً للظروف التي تمر بها المؤسسة والأهداف المسطرة بالإضافة إلى عنصر تكلفة الأموال من جهة ورضي مجلس المالكين على هذه السياسة حيث أنه يمكن أن يكون هناك تصادم بين القرارات الاستراتيجية الشاملة والأهداف المسطرة والوسائل الالزمة لتنفيذها في ظل التقارب الزمني وبين أصحاب الأموال ونظرتهم للاستفادة من تلك الأرباح.

٤-٢ التوزيع: عادة ما يكون هذا القرار اعتبارات ولها الأثر المالي الذي تريده المؤسسة كالتوزيع من أجل رفع قيمة السهم أو التوزيع تحت الضغط المساهمين مثلاً: وهناك يمكن أن تكون المؤسسة أمام عدة توجيهات تتميّز على الأخذ بسياسة التوزيع المثلثي التي من خلالها تحقق جميع أهداف وإرضاء الفاعلين على توزيع هذه الأرباح ويمكن أن نميز بين السياسات الآتية:

✓ **سياسة التوزيع المستقرة:** تنتهي المؤسسة هذه السياسة لاعتبارات عديدة لها أهداف مالية تتعلق بالمؤسسة من خلال علاقتها بالسوق المالي وتدالوُل أسهمها وجلب نظر المستثمرين من حيث أنه يتقرر سياسة توزيع معين من الأرباح تخدِّم مسبقاً والحفاظ عليها مهما كانت المتغيرات التي تطرأ على أرباح المؤسسة كحد أدنى وهذا من خلال التوفيق بين مختلف الاتجاهات سواء المالكين وحملة الأسهم أو السياسة التمويلية للمؤسسة وذلك من خلال^١:

- ١- نسبة توزيع ثابتة: أي قرار نسبة معينة للتوزيع لهذا فهي تأخذ بعين الاعتبار التغيير الحاصل في الأرباح المحصلة.
- ٢- مبلغ التوزيعات الثابتة: أي قرار المبلغ المحدد للتوزيع سلفاً وهي السياسة لا تأخذ بعين الاعتبار التغيير في الأرباح سواء بالزيادة أو النقصان.

وتحدُّف المؤسسة من خلال هذه السياسة المستقرة إلى:

- من شأن هذه السياسة ترك الانطباع لدى المستثمرين وبذلك الاستثمار في أسهم المؤسسة؛
- إتباع سياسة عدم التخفيف التوزيعات لتفادي القراءة غير سلمية للقرار الذي من شأنه أن يوصي بالانخفاض أرباح المؤسسة أن تعكس على أداء المؤسسة.

¹ - فاينر تيم، مرجع سابق، ص 256.

✓ سياسة توزيع الفائض من الأرباح: أي اعتماد المؤسسة على الأرباح المنجزة في تمويل الأنشطة الاستثمارية بشكل كبير من خلال تصدير الأموال اللازمة لكافحة الأنشطة التشغيلية والاستثمارية ثم توزيع الباقي من الأرباح وهذا من خلال أساليب الإغراء للملوك بالفوائد المالية الأكبر التي يمكن أن يتحقق بالأرباح المنجزة.

ويمكن للتوزيعات أن تتخذ عدة أشكال ذكر منها:

1- توزيعات نقدية: أي الدفع النقدي المباشر لحملة الأسهم من قبل المؤسسة وهذا عادة يكون جملة واحدة أو تقسيمه على عدة فترات.

2- التوزيع في صورة أسهم: تهدف المؤسسة من خلال هذا النمط من التوزيع إلى الحفاظة على الأرباح الموزعة واستغلالها من خلال كون هذه الأرباح ورعت لكن المقابل تم الاحتفاظ بقيمتها في شكل أسهم جديدة وبذلك إحداث بعض التغييرات في حقوق المساهمين، مما يوحي للمستثمرين أن هناك توزيعات وما يتزكيه من أثر إيجابي على ذلك من جهة ومن جهة أخرى الاحتفاظ بكامل الأرباح لتدعم القدرة التمويلية للمؤسسة.

المبحث الثالث: أثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرارات

إن تحليل القوائم المالية له أثر كبير على اتخاذ القرارات فهو يعطي وبشكل دقيق تفسير عن الوضع المالي للمؤسسة وذلك عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات والتسلب المالية.

سيتوجب على متعدد القرارات، مراعاة المعلومات الخاصة بالمؤسسة لكي يستطيع إيجاد البديل الأفضل الذي يساعد على اتخاذ القرار المناسب، وعليه لكي يستطيع إيجاد الأفضل الذي يساعد على اتخاذ القرار المناسب، وعليه لكي يستطيع إيجاد البديل الأفضل الذي يساعد على اتخاذ القرار المناسب، وعليه ستحاول من خلال هذا البحث إبراز أثر تحليل القوائم المالية للمؤسسة على اتخاذ قرارها.

المطلب الأول: أثر التحليل المالي على اتخاذ القرار:

نتيجة التطورات الاقتصادية الحاصلة لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة ولذلك كان لابد من الخصوص بهذه البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف الوقوف على حقيقة وضع المؤسسة من تحظيط نشاطاتها للفترة المقبلة ويحتاج التخطيط طبعاً إلى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء وتحديد

الانحرافات وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد دراسة معمقة وتحليل رقمي لكل ما يتعلق بالقضية موضوع القرار¹.

إن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبطة بقرارات الإدارة، حيث تتطلب سلسة مستمرة من الاختيار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، والذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرارات².

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) ومهما كانت أحجام هذه النشاطات (كبيرة، متوسطة، صغيرة) ومهما كان شكلها القانوني (شركات أشخاص، شركات مساهمة، منشأة فردية، منشآت حكومية) فإن وظيفة الإدارة في هذه المنشآت هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيمة اقتصادية تكون كافية لاستيراد جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مرودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساساً على القرارات الإدارية السليمة التي تستند على النتائج التحليل المالي.

وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والمعلومات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في إطار وأدوات تحليله مناسبة.

وفي حال تحقيق ذلك بطريقة سلمية فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

فالتحليل المالي يقوم بجمع البيانات الالزمة والمتعلقة بالقواعد المالية للمؤسسة فيدرس ربحها وسيولتها وهيكلها التمويلي بالإضافة إلى كفاءتها ونشاطها، ويتم ذلك بأشكال مختلفة، فإذاً أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن يستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تفي بغرض التحليل³.

يمكن إبراز أثر التحليل المالي على اتخاذ القرارات من خلال الدور الذي يؤديه في عملية صنع القرار.

¹- محمد منير شاكر، مرجع سابق، ص 08.

²- المرجع نفسه، ص 25-28.

³- مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص 75.

يلعب التحليل المالي دورا هاما في إعداد القرارات التي تهتم بالجانب المالي للمؤسسة وخاصة المتعلقة بخلق التوازن الفعال بين عناصر الأصول للعمل بأكبر كفاية وبين عناصر الخصوم للوصول إلى أقل تكلفة للأموال المستمرة وصولا إلى التوازن الشامل للمؤسسة.

فمن اتخذوا القرار يتخذون من القرارات ما يؤثر على المستقبل إلا أن أفضل بداية منطقية لاتخاذ القرارات هي تفهم أحداث الماضي القريب ولعل مجرد قراءة القوائم المالية يوفر معلومات هامة وملحوظة ولكن لاتخاذ القرارات سليمة فإنه لا بد من تحليل وتفسير هذه المعلومات، فالتحليل المالي يزود المدير المالي بكفاية الملاحظات والوسائل التي تساعده على اتخاذ القرارات المالية سواء تعلق الأمر بالمدى القصير أو المدى الطويل.

فالقرارات المالية طويلة الأجل هي قرارات دقيقة ومستقلة والقرارات المالية القصيرة مرتبطة بها تماما، حيث أن استعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصدرها في أجل دورة الإستغلال، ونتيجة عن حجم النشاط، فالمخزنات ترتبط بطبيعة النشاط وأشكال السوق الأخرى إلى وظيفة الإنتاج والحقوق والديون ترتبط أيضا بالسوق ولكن كل هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة عن قرار طويل الأجل وشروط تغطية هذه الامتحانات تعتمد أيضا على قرار طويل الأجل، ومن أهم هذه القرارات نجد: توظيف السيولة أي استخدامها، التنازل عن الحقوق، الاقتراض عن طريق ديون المورد، واللجوء إلى القروض البنكية فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة ، وهي قرارات ملكية للقرارات طويلة الأجل.

القرارات طويلة الأجل تتعلق بنشاط المؤسسة الطويلة ومن أهم هذه القرارات، قرار الاستثمار، فالمؤسسة تقوم بعملية الاستثمار، تتوقع بذلك أن المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدة سنوات متتالية، لذلك تقوم بالمحاكاة بين المشاريع المتاحة وهذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع، كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلاً ويلازمها لفترة طويلة من الزمن، فتتطلب اتخاذه بأحسن أسلوب حيث لا يتقرر الاستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويلية في الحسبان، وكذا تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة: لذا نجد بأن نسب السيولة ونسب النشاط ونسب التمويل لها تأثير كبير في اتخاذ القرارات المناسبة لأنها تعمل على تقسم شرح دقيق للوضعية المالية للمؤسسة.

وعليه فإن أهم الاحتياجات المعاصرة في التحليل المالي هي أن مدخله الحديث يركز على دوره في خدمة متخذي القرار، بإسهامه الفعال في إتاحة المجال أمام الجهات المعنية بالمعلومات الكافية و المتنوعة و المفيدة و الملائمة لترشيد القرارات المستقبلية ورسم أفضل السياسات، فالتوسيع في قيام مراكز الاستثمار المالية والإدارية ومراكز الاستثمار وموقع أسواق المال بشبكة الانترنت دليل على أن قيام هذه المؤسسات يعتمد بشكل أساسى على المعلومات المستخرجة من القوائم

المالية المنصورة لشركات المساهمة في الأسواق بالمنطقة وتعكس مدى اهتمام غالبية المستثمرين والمستفیدین بالمعلومات المحاسبية والمالية التي توفرها التحليلات.

لذا فإن المدخل الحديث للتحليل المالي يعامل القوائم المالية كنظام أساسي للمعلومات لترشيد اتخاذ القرارات أكثر منها كأداة تقييم وتظهر فاعلية القوائم المالية عندما يكون هناك بنك للمعلومات يتم فيه تخزين كافة القوائم المالية للشركات لفترات زمنية فاعلة¹.

المطلب الثاني: أثر تحليل النسب المالية على اتخاذ القرار

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهميتها ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم، ويمكن تعريف النسب المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى)².

ويعكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى النتائج تعطى الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وتوزيع الأرباح³.

1- استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات:

بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

2- استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام:

- تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة؛

¹-URL : <http://1/repository.sustech.edu/handle/123456789/7047>, Date : 24/06/2019 heure : 14 :22.

²- محمد منير شاكر، مرجع سابق، ص52.

³- حمزة محمد الزبيدي، مرجع سابق، ص175.

- وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية (رأس المال العامل) ثم التدفق النقدي الداخلي (رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري).

ترتبط التدفقات النقدية الداخلية والخارجية رأس مال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود النقدية من الذمم والمخزون نتيجة تنفيذها هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظراً لطبيعة المقترنات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات فإن كان الاقتراح متشابهاً لاستثمارات الحالية، فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقديم حجم الأصول المالية وأوراق القبض والمخزون التي تساعدها على اتخاذ القرار المالي¹.

المطلب الثالث: أثر تحليل المؤشرات المالية على اتخاذ القرار

إن دراسة التوازن المالي تحرك أساساً للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالات العسر المالي، وذلك من خلال توفير هامش الأمان والمتمثل في رأس المال العامل، والذي يوجه بدوره لتغطية احتياجات المؤسسة الذي يرتبط بدوره استغلال المؤسسة والفرق بينهما يتمثل في الخزينة التي تعتبر من أهم المؤشرات العامة للتوازن المالي للمؤسسة.

وعليه فإن فكرة التوازن المالي تنطلق من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الخصوم والأصول أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها الالزمة و القدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاقها، وأن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها الالزمة، على أساس أن الأموال تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل، وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون التزامات المؤسسة في الآجال القصيرة، وبالتالي التناظر بين الموارد في الميزانية واستخدامها يعبر عنه بالتوازن المالي، الذي يسمح بدوره بمواصلة نشاطها ويساعدها في اتخاذ القرارات التسويقية وتؤمن تمويل احتياجات الاستثمارية بالأموال الدائمة.

يقتضي مبدأ التوازن تحقيق السيولة في كل وقت وبأقل تكلفة، لكن لو نظرنا إلى المفهوم الحديث نجد أنه لا يقتصر على السيولة والمساهمات البنكية فقط، بل يتعدى إلى السيولة الكامنة وقدرات التمويل غير المستعملة من طرف المؤسسة،

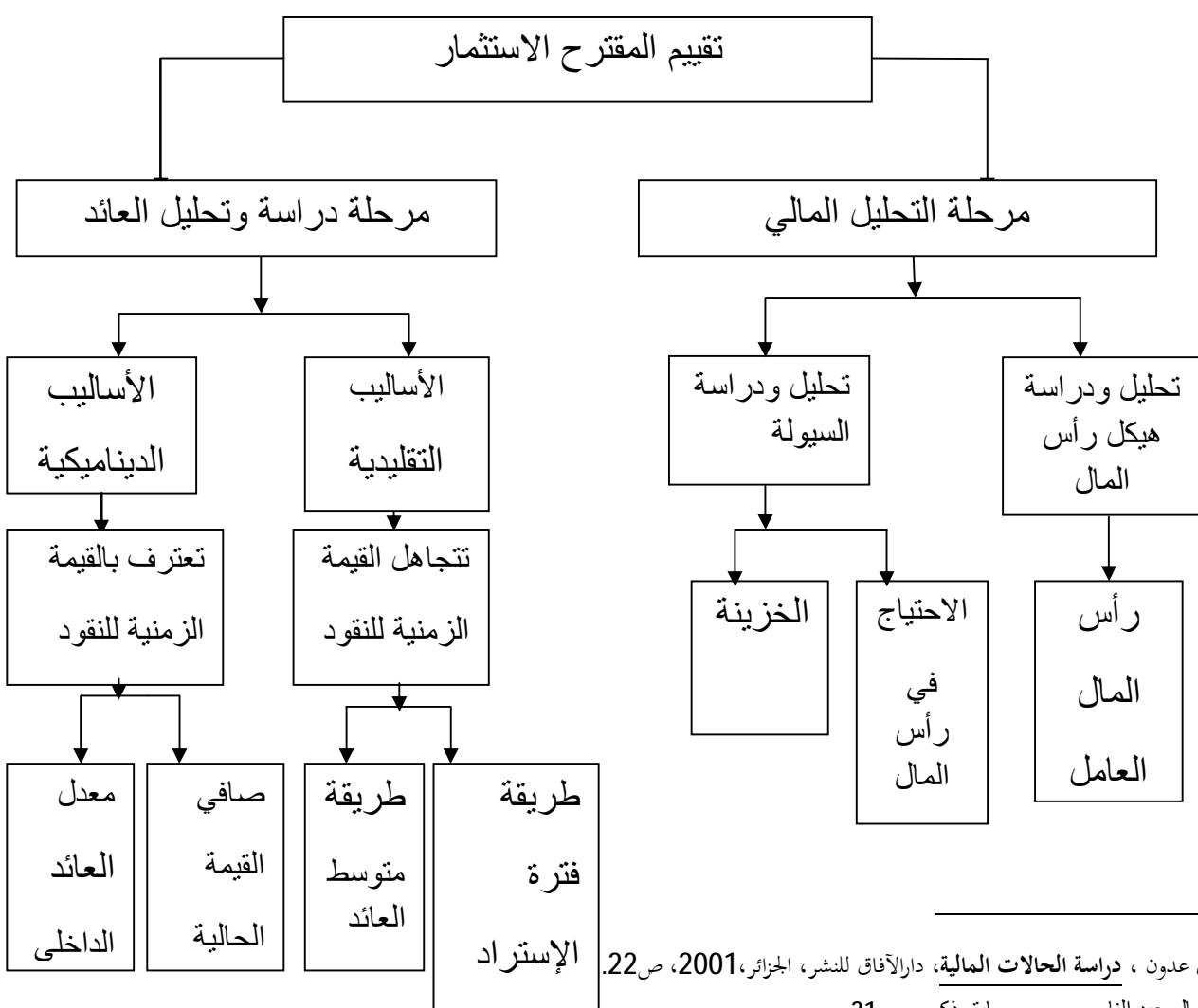
¹ صخري جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص 33-34.

باعتبار أن المصدر الصعوبات التي تواجه المؤسسة هو عدم التحكم في المؤشرات التوازن المالي خاصة قرارات التمويل، إذا يعتبر التوازن المالي مبتغى كل مؤسسة تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وأقل قدر.¹ من التكاليف وبالتالي ضمان واستمراريتها.

وعليه فإن أثر مؤشرات التوازن المالي على اتخاذ القرار تظهر من خلال الدور الذي تقدمه، فهي تعطينا الوضعية الحقيقة للمؤسسة كما أنها تقييم أدائها، فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلثي وقرارات التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فهي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري².

والشكل التالي يوضح مراحل تقييم المقترن الاستثماري وأساليب تقييمه.

الشكل رقم (1): مراحل تقييم المقترن الاستثماري وأساليب تقييمه.



¹ ناصر دادي عدون ، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق للنشر، الجزائر، 2001، ص.22.

² صخري جمال عبد الناصر، مرجع سابق ذكره، ص.31.

المصدر: حنفي عبد الغفار، الإدراة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، 270.

يمثل هذا الشكل مراحل تقييم المقترن الاستثماري من خلال مراحل التحليل المالي ومرحلة دراسة تحليل العائد، حيث التحليل المالي يقوم بتحليل ودراسة السيولة ورأس المال وأما دراسة العائد فهو يقوم وفق الأساليب التقليدية والديناميكية للتحليل العائد.

مراحل تقييمها:

وهي المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توافر التمويل الضروري للتنفيذ وأن الاستثمار ينبع عنه سيولة لتغطية إلتزاماته.

- **تحليل السيولة:**

يهدف هذا التحليل إلى معرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار.

- **تحليل هيكل رأس المال:**

يهدف هذا التحليل التعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة (سواء بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال)¹.

¹- حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص272.

خلاصة الفصل:

ما سبق نجد أن المؤسسة تعتمد على الدقة في اتخاذ القرار ل تستطيع الاستمرار والاستقرار في محيطها، قبل اتخاذ القرار يجب مراعاة مراحله وخطواته في اتخاذ أي قرار، أما متى تأخذ القرار فهو يتخذ عدة قرارات من بينها القرارات المالية والتي تتمثل في قرار الاستثمار والذي يتطلب دراسة جيدة معمقة ودراسة نسبة المخاطر الناجمة عن اتخاذ هذا القرار، وهناك قرار تمويل وهو اختيار مصدر التمويل الملائم للمؤسسة بحيث يتاح أمام المؤسسة عدة طرق للتتمويل وبالتالي يجب على المؤسسة أن توازن بين مختلف هذه المصادر من أجل المحافظة على بقائها، ونجد أيضاً قرار توزيع الأرباح أو احتيازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، ومن هذا وما سبق يتضح بأن القرارات المالية متكاملة فيما بينها واتخاذها لمختلف الأنشطة والمشاريع داخل المؤسسة أو المعاملات مع البيئة الخارجية، وتزداد أهمية القرارات كلما ركز على القرارات تعتمد على تكاليف وموارد عالية، لذا نجد أن تحليل القوائم المالية له الأثر الكبير في اتخاذ هذه القرارات لتحديد وضعية المؤسسة والقرار الذي يناسبها.

الفصل الثالث

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن

تمهيد

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى فعالية تحليل القوائم المالية وأثرها في اتخاذ القرار في المؤسسة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية في إحدى المؤسسات الجزائرية ولقد وقع من خلال دراسة ميدانية في إحدى المؤسسات الجزائرية ولقد وقع اختيارنا في ذلك على المؤسسة الوطنية للدهن-وحدة الأخضرية-نظراً لتميزها في أدائها الشامل وتأكيدها على الجودة.

وللقيام بهذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** تقييم المؤسسة الوطنية للدهن - وحدة الأخضرية؛
- **المبحث الثاني:** عرض القوائم المالية للمؤسسة؛
- **المبحث الثالث:** أثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرار.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للدهن**المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للدهن**

المؤسسة الوطنية للدهن ENAP هي شركة اقتصادية بأسهم يقدر رأس مالها بـ 90000000.00 دج مقرها الاجتماعي بمدينة الأخضرية يتكون من ثلاثة طوابق.

وقد تم إنشاء هذه المؤسسة في 14/12/1982 بموجب مرسوم رقم 82/417 المؤرخ في 14/12/1982، والمتضمن إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية حيث انفصلت عن المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية SNIC لتبداً نشاطها برأس المال قدره 1000000.00 دج تحت اسم المؤسسة الوطنية للدهن ومموجب المرسوم رقم 13/34 الصادر في 12/05/1985، أصبحت المؤسسة تابعة لوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية بعدما كانت تابعة لوزارة الصناعات الخفيفة وفي 31/03/1990 صارت هذه المؤسسة مستقلة.

كانت هذه المؤسسة خلال الفترة الممتدة 1983/1985 مكونة من أربعة وحدات إنتاجية ثم أصبحت ستة وحدات بعد إضافة وحدة سوق أهراس ووحدة سيق وذلك من أجل تنوع تشكيلاً وزيادة الطاقة الإنتاجية ونظراً لقدرتها الإنتاجية احتلت المرتبة الحادية عشر عالمياً سنة 1986 من حيث طاقة الإنتاج.

كما سبق الذكر المؤسسة تمتلك ستة وحدات إنتاجية ثلاثة منها مرکبات كبرى وهذه الوحدات هي:

✓ وحدة واد السمار U.P.O.S: ورثت عن المؤسسة ASTRAL و DUCO من جراء التأمين سنة

1986، عدد عمالها 285، الإنتاج 18000 طن بفريق واحد، المستحلبات 5000 طن بفرقين.

✓ وحدة الشراقة U.P.O.H: ورثت من جراء تأمين مؤسسة NORCOLOR، عدد عمالها 161، الإنتاج 1900 طن بفريق واحد.

✓ وحدة وهران U.P.O: ورثت من جراء تأمين مؤسسة RIPOLIN، عدد عمالها 1316، الإنتاج 20000 طن بفريق واحد.

✓ وحدة الأخضرية: تم إنشاؤها عام 1972، عدد عمالها 355، الإنتاج 18000 طن بفريق واحد،

المستحلبات 5000 طن بفريقين، المحففات 1000 طن بفريقين، الراتنجات 7500 طن بثلاث فرق.

✓ وحدة سوق أهراص: تم إنشاؤها سنة 1985، عدد عمالها 373، الإنتاج 20000 طن من الدهن بفريق

واحد، المستحلبات 5000 طن بفريقين الراتنجات 12500 طن بثلاث فرق.

المطلب الثاني: التعريف بالوحدة محل الدراسة والهيكل التنظيمي لها.

اولا : التعريف بالوحدة محل الدراسة:

هذه الوحدة كانت من بين المشاريع الموزعة على ولاية تيزيوزو وبالضبط مدينة الأخضرية، بدأت الأشغال بها سنة

1969 وانتهت سنة 1972 حيث تم تدشينها من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين في 1972/09/14.

1 - **رأسمالها:** يقدر رأس المال وحدة الإنتاج الأخضرية EPL بـ 1500.000.000.

2 - **عنوانها:** الطريق الوطني رقم 05 ص ب 78 الأخضرية ولاية البويرة.

3 - **الموقع الجغرافي:** تقع الوحدة الإنتاجية على بعد 5 كم شرق الأخضرية وعلى بعد 2 كم شرق

العاصمة، 40 كم غرب ولاية البويرة، ترتفع على مساحة 8000 ومحاطة بسياج طوله 2000 م، يحده من الجنوب

الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين الجزائر العاصمة وقسنطينة ومن الشرق المؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد الصيانة

ومن الشمال مدينة الحياة، كما يتواصطفها خط السكة الحديدية بين الجزائر العاصمة وقسنطينة إذن هذا الخط يقسم

الوحدة إلى قسمين: الجزء الشمالي الجزء الجنوبي.

✓ **الجزء الشمالي:** يوجد به:

- مركز تخزين المنتجات ومساحته 535.5 م^2

- مركز تخزين البذرة ومساحته 445.5 م^2

- مركز تخزين بعض المنتجات الأخرى ومساحته 123.5 م^2

- مركز معالجة الإنتاجية ومساحته 462.5 م^2

- ورشة ميكانيكية مساحتها 270 م^2

✓ **الجزء الجبوي:** يوجد به:

- مخزن المواد الأولية 450 م^2 ؛

- مخزن المواد النهائية 450 م^2 ؛

- ورشة الإنتاج 450 م^2 ؛

- جناح الإدارة 900 م^2 .

ثانياً: الهيكل التنظيمي للوحدة.

1 - الأمانة العامة: تقوم بمسك كل الملفات وتبويبها من أجل تصنيف كل الوثائق، كما تقوم بالرد على احتياجات المصالح التي لها بالملدية كما تقوم بحفظ أمانة وسير المدير.

2 - قسم الإعلام الآلي: ويترأسه مهندس في الإعلام الآلي بمساعدة مهندس آخر، ويقوم هذا القسم بمساعدة جميع مستعملين الإعلام الآلي في الوحدة كما يقوم بعض البحوث لتطوير استعمال الإعلام الآلي إلى جانب استعمال الإعلام الآلي في الوحدة بالإضافة إلى ضمان سير المعلومة بسرعة ودقة.

3 - مصلحة الأمن والوقاية: هي مرتبطة بالمصلحة الرئيسية لأمن المؤسسة وت تكون من تقني سامي في الوقاية والأمن ورؤساء فرق أعوان الأمن.

4 - مصلحة التخطيط والمراقبة: وهي مرتبطة في عملها بالدوائر داخل الوحدة وتمثل مهامها في التحكم في استهلاك المواد الأولية في دائرة الإنتاج مثلاً ومتابعة تكاليف الإنتاج إلى جانب مراقبة المخزونات، كما تقوم بالاتصال اليومي مع المديرية من أجل إعلامها بكل نقاط القوة والضعف كما تقوم بباقي المصالح بالمصلحة التقنية حول صياغة وتصليح الآلات.

5 - الدوائر: بما أن موضوع دراستنا ينحصر حول الوضعية المالية للمؤسسة ستنطرق إلى شرح أعمال دائرة الإدارة المالية وسنخصص منها مصلحة المحاسبة المالية.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وإمكانياتها.**أولاً: أهداف المؤسسة:**

تسعى المؤسسة الوطنية للدهن لتحقيق أهدافها المسطرة وذلك بتسخير كل إمكاناتها وتمثل أهدافها في:

1- الأهداف المالية: نذكر منها:

- تحقيق مردودية مالية تضمن التحكم في الوسائل الإنتاجية.
- إعداد إمكانيات المادية الازمة من أجل إعادة القدرة الإنتاجية الكامنة وإمكانية التمويل الذاتي للاستثمارات.
- ضمان تمويل يسمح بتحقيق المخططات السنوية للإنتاج غير الموجود في السوق الوطنية.

2- الأهداف الاقتصادية:

- استغلال تسيير وتطوير النشاطات المتعلقة بصناعة الدهون الخاصة بأشغال البناء، الصيانة، دهون السيارات، أصبغة وملونات فرينكوسوالغراء إضافة إلى مواد أخرى مشتقة.
- تنظم وتطوير هيكل الصيانة التي تسمح بتحسين أداء الآلات الإنتاجية.
- تحقيق زيادة في حجم المبيعات.
- تطوير تشكييلات المنتجات وذلك بالبحث عن منتجات جديدة.

3- الأهداف التسويقية: وتمثل في:

- الاحتفاظ بحصة السوق الحالية بتوسيع أسواق منتجاتها وذلك بالتصدير.
- العمل على تحسين حصتها في السوق مستقبلاً وذلك محاولة التوغل في أسواق جديدة في بلدان المغرب العربي والبلدان الإفريقية.
- تحقيق سقف إنتاج يقدر بـ 50000 طن و 150000 طن من المواد نصف مصنعة والتي تدخل في إنتاج الدهن.
- إعطاء صورة جديدة لمنتجات المؤسسة وعلامتها التجارية وذلك بالاعتماد على سياسة اتصال فعالة.

ثانياً: نوعية نشاط الوحدة وإمكانياتها.

تقوم وحدة الإنتاج الأخضرية **UPL** بإنتاج الدهن لمختلف القطاعات التالية:

- قطاع البرنيق **sinreV**: حيث تنتج أنواع مختلفة منه وهي كما يلي:

- Vernis De noiProtect: برينق للحماية لقطاع البحري.

- قطاع الدهن الصناعي Industriel . Lesstreapp مثل قليكور أجري.

الجدول رقم (07): الإمكانيات البشرية.

المنصب / السنوات				
2017	2016	2015	2014	
34	33	34	36	إطارات
85	83	80	84	أعوان التحكم
193	149	156	146	أعوان التنفيذ
18	65	58	55	الأعون المؤقتين
330	330	328	331	المجموع

المصدر: وثائق رسمية من المؤسسة.

الجدول رقم(08): الإمكانيات الإنتاجية حسب كل قطاع

2017		2016		2015		2014		القطاع
قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	/السنوات
800622	26152	1793885	25706	160210	25741	1525713	24532	قطاع العمارت
62713	1423	477958	1542	437521	2008	479479	2394	القطاع الصناعي
77406	820	180432	738	198849	1008	181216	1018	قطاع السيارات
23129	502	137184	553	165325	689	127202	664	قطاع

								البرنيق
42306	327	45214	355	35345	334	38588	367	قطاع المحففات
596176	29231	2634673	28894	2439250	29780	2352198	28975	المجموع

المصدر: وثائق رسمية من المؤسسة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدهن -وحدة الأخضرية -

تشكل القوائم المالية مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقدیم صورة عادلة عن الوضعية المالية بصفة دورية، فهي تقوم بتقييم أداء المؤسسة من خلال معرفة واكتشاف نقاط القوة والضعف التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات والقيام ببعض التنبؤات.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدهن -وحدة الأخضرية- خلال الفترة (2015-2016-2017) والمتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج.

المطلب الأول: عرض ميزانية المؤسسة الوطنية للدهن.

اولاً : عرض الميزانية المالية خلال الفترة (2015-2017)

تقوم المؤسسة الوطنية للدهن بإعادة الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي والمالي وطبيعة نشاطها، وذلك كما هو مبين في الملحق من 1 إلى 6 خلال الفترة (2015-2016-2017) تتكون الميزانية المالية من عناصرين هما: عناصر الأصول وعناصر الخصوم.

1- عرض جانب الأصول لميزانية المؤسسة: يمثل الجدول ميزانية المؤسسة الوطنية للدهن-عناصر الأصول -

الجدول رقم (09): يمثل جانب الأصول لسنوات(2015-2016-2017).

الوحدة : دج

البيان	ر.ح	2015	2016	2017
الأصول الغير الجارية				
فارق الشراء	207	-	-	-
الشبيبات المعنوية	20	96093.75	67968.75	39843.75
الشبيبات العينية	21	277001947.76	328511798.08	437624661.83
الشبيبات الجاري إنجازها	23	160355758.49	164240664.68	3069618.92
الودائع والكافلات المدفوعة	275	32309357.47	3136244.52	34934772.70
الحسابات الدائنة الأخرى المشببة	276	11074161.48	7713607.68	8503333.06
الضرائب المؤجلة على الأصول	133	30686644.00	36209529.00	49588392.00
مجموع الأصول غير الجارية		511523962.95	539879812.71	533760622.26
الأصول الجارية				
المواد الأولية واللوازم	31	1048664038.4	853236739.72	1036004357.4
تمويلات أخرى	32	4	197304167.57	4
سلع قيد الإنتاج	33	18155468.44	19964823.66	224683433.53
مخزونات المنتجات	35	12040929.70	515395660.57	14995797.88
المخزونات في الخارج	37	390515869.29	172717465.84	517239686.52
الزيائن والحسابات الملحقة	409	98858694.49	440408632.82	4803993.43
الموردون المدينون للتسبيقات	41	358998403.69	8073773.68	674992172.26
والمدفوعات على الحساب	42	22441559.72		1671456.37
المستخدمون والحسابات الملحقة	44		15280498.02	14033484.73
الدولة والجماعات العمومية		15089610.97	17601282.57	-
والمؤسسات الدولية والحسابات		5808101.03		
الملحقة				
مختلف الدائنوون ومختلف المدانوون	46			
الأعباء المعاينة مسبقا	486		43977957.63	

-	562527.59	14049000.00	الدولة والضرائب على النتائج الدولة الرسوم على رقم الأعمال البنوك والمؤسسات المالية وما تماثلها الصندوق	444 445 51 53
923125.59	-	433788.70		
-	-	10935111.31		
2097936.26	105143108.40	-		
241640536.19	154775.40	387921740.32		
149827.90		77497.37		
2733235811.1	2389821413.4	2547434028.4	مجموع الأصول الجارية	
0	7	7		
3266996433.3	2929701226.1	3558957991.4	إجمالي الأصول	
6	8	2		

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم(1.3.5)

2- عرض جانب الخصوم لميزانية المؤسسة: يمثل الجدول التالي ميزانية المؤسسة الوطنية للدهن عناصر الخصوم

الجدول رقم (10) : جانب الخصوم للسنوات (2015-2016-2017).

الوحدة : دج

ر.ح	البيان	2017	2016	2015
12	الأموال الخاصة نتيجة السنة المالية	534441376.91	549837753.62	588546583.26
11	الترحيل من جديد	36598217.01	-	-
18	حسابات الارتباط بين المؤسسات	2279100571.91	1816732763.73	1943595448.42
	مجموع الأموال الخاصة	2850140165.83	2366570517.35	2532142031.68
15	الخصوم الغير الجارية المؤونات للأعباء الخصوم غير الجارية	90146040.72	97300881.27	68375370.22
	مجموع الخصوم غير الجارية	90146040.72	97300881.27	68375370.22

				الخصوم الجارية	
132337999.07	274157150.64	259058346.23		الموردون والحسابات الملحقة	40
825754	-	-		الضرائب الأخرى والرسوم والتسليدات	447
				المماثلة	
7043061.58	45145380.62	52973672.84		الزيائين الدائتون(ت.م)	419
169510878.56	127280727.48	126423499.09		المستخدمون والحسابات الملحقة	42
16932533.60	17187875.59	17367091.36		المؤسسات الاجتماعية والحسابات الملحقة	43
-	762484	2617320.00		الدولة والجماعات العمومية والمؤسسات	44
				الدولية والحسابات الملحقة.	46
				مختلف الدائنين و مختلف المدينين	
60000	1296209.23	660.00			
326710226.82	465829827.56	458440589.52		مجموع الخصوم الجارية	
3266996433.36	2929701226.18	3058957991.42		اجمالي الخصوم	

المصدر: من إعداد الطالبـان بالاعتماد على الملحق رقم(2.4.6).

نلاحظ أن هذه الميزانية لا تحتوي في هذا الجانب على رأس المال وحساب الاحتياطات لأنها تمثل فرع من فروع

المؤسسة الوطنية للدهن- وحدة الأخضرية- .

ثانياً: عرض الميزانية المالية لغرض التحليل المالي:

1- عرض جانب الأصول لميزانية المؤسسة:

الجدول رقم (11) الميزانية المالية لغرض التحليل المالي للفترة (2015-2017)

المبالغ			البيان	ر.ح
2017	2016	2015		
-	-	-	الأصول الثابتة	
39843.75	67968.75	96093.75	فارق الشراء	207
437624661.83	328511798.08	277001947.76	التشييدات المعنوية	20
3069618.92	164240664.68	160355758.49	التشييدات العينية	21
34934772.70	3136244.52	32309357.47	التشييدات الجاري إنجازها	23
8503333.06	7713607.68	11074161.48	الودائع والكافلات المدفوعة	275
49588392.00	36209529.00	30686644.00	الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة	276
533760622.26	539879812.71	511523962.95	الضرائب المؤجلة على الأصول	133
			مجموع الأصول الثابتة	
			الأصول الجارية	
			القيم القابلة للاستغلال	
1036004357.44	853236739.72	1048664038.44	المواد الأولية واللوازم	31
224683433.53	197304167.57	18155468.44	تموينات أخرى	32
14995797.88	19964823.66	12040929.70	سلع قيد الإنتاج	33
517239686.52	515395660.57	390515869.29	مخزونات المنتجات	35
4803993.43	172717465.84	98858694.49	المخزونات في الخارج	37
674992172.26	440408632.82	358998403.69	القيم القابلة للتحقيق	
1671456.37	8073773.68	22441559.72	الزيائن والحسابات الملحقة	41
14033484.73	15280498.02	15089610.97	الموردون المديونون للتسبيقات	409
-	17601282.57	5808101.03	والملفوغات على الحساب	
-	43977957.63	14049000.00	المستخدمون والحسابات الملحقة	42
			الدولة والجماعات العمومية والميئات	
			الدولية والحسابات الملحقة	44
			مختلف الدائنوون و مختلف المدنوون	
			الأعباء المعينة مسبقا	46
			الدولة والضرائب على النتائج	

الفصل الثالث

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن- وحدة الأخضرية-

923125.59	562527.59	433788.70	الدولة الرسم على رقم الأعمال	486
-	-	10935111.31	القيم الجاهزة	444
2097936.26	-	-	البنوك والمؤسسات المالية وما تما ثلها	445
241640536.19	105143108.40	387921740.32	الصندوق	51
149827.90	154775.40	77497.37		53
2733235811.1	2389821413.4	2547434028.47	مجموع الأصول المتداولة	
0	7			
3266996433.3	2909701226.1	3058957991.42	إجمالي الأصول	
6	8			

المصدر: من إعداد الطالب على وثائق المؤسسة (الميزانية المالية)

نلاحظ أنه عند إعدادنا للميزانية المالية لغرض التحليل المالي - جانب الأصول -

أنه بقي على حاله فقط قمنا بتغيير بعض المصطلحات كمایلي:

✓ الأصول غير الجارية ← الأصول الثابتة.

✓ الأصول الجارية ← الأصول المتداولة.

✓ المخزونات ← قيم الاستغلال.

✓ حسابات الغير ← قيم القابلة للتحقيق.

✓ الحسابات المالية وما شابهها ← قيم جاهزة.

2 - عرض جانب الخصوم لميزانية المؤسسة :

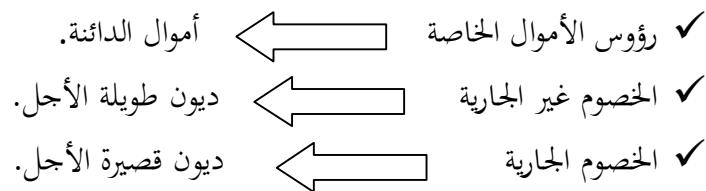
الجدول رقم(12): الميزانية المالية لغرض التحليل المالي للفترة (2015-2017)

الوحدة : دج

المبالغ			البيان	ر.ح
2017	2016	2015		
534441376.91	549837753.62	588546583.26	الأموال الدائنة	
36598217.01	-	-	الأموال الخاصة	12
2279100571.91	1816732763.73	1943595448.42	نتيجة السنة المالية	11
			الترحيل من جديد	18
			حسابات الارتباط بين المؤسسات	
2850140165.8	2366570517.3	2532142031.6	مجموع الأموال الخاصة	
3	5	8		
90146040.72	97300881.27	68375370.22	الديون طويلة الأجل	
			المؤونات للأباء الخصوم غير الجارية	15
90146040.72	97300881.27	68375370.22	مجموع الديون طويلة الأجل	
2940286206.5	2463871398.6	2600517401.9	مجموع الأموال الخاصة	
5	2			
132337999.07	274157150.64	259058346.23	الديون قصيرة الأجل	
825754	-	-	الموردون والحسابات الملحقة	40
7043061.58	45145380.62	52973672.84	الضرائب الأخرى والرسوم والتسليدات	447
169510878.56	127280727.48	126423499.09	المماثلة	
16932533.60	17187875.59	17367091.36	الزيائن الدائنين(ت.م)	419
-	762484	2617320.00	المستخدمون والحسابات الملحقة	42
60000	1296209.23	660.00	المؤسسات الاجتماعية والحسابات الملحقة	43
			الدولة والجماعات العمومية والهيئات	
			الدولية والحسابات الملحقة.	44
			مختلف الدائنين و مختلف المدينين	
				46

326710226.82	465829827.56	458440589.52	مجموع الديون قصيرة الأجل	
3266996433.3 6	2929701226.1 8	3058957991.4 2	اجمالي الخصوم	
				المصدر : من إعداد الطالبantan بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الميزانية المالية)

بما أن الميزانية المقدمة إلينا تمثل ميزانية فرع من فروع المؤسسة الوطنية للدهن -وحدة الأخضرية- فإننا لا نستطيع توزيع النتيجة، لذا فإن جانب الخصوم يبقى كما هو، فقط قمنا بتغيير المصطلحات كالتالي:



كما نلاحظ أيضاً من خلال هذه الميزانية (جانب الخصوم) أنها لا تحتوي في هذا الجانب على رأس المال والاحتياطات، كما أشرنا سابقاً في الميزانية المالية.

وذلك لأن هذه المؤسسة الوطنية، وهي تابعة للمقر الاجتماعي، أين يتم تجميع كل ميزانيات الوحدات (وحدة سيق، سوق أهراش، واد السمار، شرقة، الأخضرية، وهران) في ميزانية واحدة هي "الميزانية المجمعة" التي يعيدها المدير المركزي للمالية والمحاسبة.

والمهدف من تجميع هذه الميزانيات في ميزانية واحدة هو تخفيف العبء الجبائي.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدهن

يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم الوسائل والمقاييس التي يمكّن الحكم على إنجازات المؤسسة، ومعرفة سير نشاطها في الدولة المالية، والجدول التالي يوضح جدول حسابات النتيجة حسب طبيعة للمؤسسة الوطنية للدهن

-وحدة الأخضرية خلال الفترة (2015-2017).

الجدول رقم (13) جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2015-2017).

الوحدة : دج

ر.ح	البيان	2015	2016	2017
70	المبيعات والمنتجات المصنعة	1814341323.17	953252110.17	1013200723.64
72	الإنتاج المخزن أو المستقصص من المخزون	108025061056	136865615.05	2233600.29
73	الإنتاج المثبت	600581060	79930.60	54938.20
74	إعانت الاستغلال	-	-	-
897	تبادل بين الوحدات (خروج بضاعة)	1210568604.07	2066884460.25	1936279613.94
I.	إنتاج السنة المالية(01)	3133535570.40	3157082116.46	2951768876.07
897	تبادل ما بين الوحدات (دخول بضاعة)	-175074303.57	-95410827.61	621207709.15
60	المشتريات المستهلكة	1951102433.63	1952884730.63	2177646322
61	الخدمات الخارجية	10324900.69	10631216.38	11346620.76
62	الخدمات الخارجية الأخرى	65919204.71	63645480.74	70917024.69
.II	استهلاك السنة المالية(02)	1852272235.46	1931750600.14	1638702258.30
I.	القيمة المضافة (1)-(2)	1281263334.94	1225331516.32	1313066617.77
63	أعباء المستخدمين	382880214.10	411896866.57	422189517.94
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	26125388.24	13110402.75	14827095.63
.II	إجمالي فائض الاستغلال	872257732.60	800324247.00	876049950.20
75	المنتجات العملياتية الأخرى	15004080.04	16452592.82	16584478.67
76	الأعباء العملياتية الأخرى	10515291.35	6851649.204	16126609.73
68	خصصات اهلاك والمؤونات وخسائر القيمة	75941404.86	101549059.53	123384968.28
	إسترتجاعات عن خسائر القيمة			
78	تبادل ما بين الوحدات	27917863.97	273698.84	11354900.10
89		44638867.32	53131240.15	50267204.67

الفصل الثالث

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن- وحدة الأخضرية-

714210546.29	655518589.74	784084113.08	النتيجة العملياتية	. III
64513655.73	46606360.99	26463059.23	المنتجات المالية	76
8350593.11	1207760.11	8057241.05	الأعباء المالية	66
56163062.62	42398600.88	18405818.18	النتيجة المالية	. IV
770373608.91	697917190.62	802489931.26	النتيجة المالية قبل الضرائب	. V
129000000	92000000	82000000	الضرائب المؤجلة في النشطة العادية	691
120311095	61602322	138062972	الضرائب المستحقة عن الأنشطة العادية	695
-	-	-	الضرائب الأخرى عن النتائج	698
13378863	-5522885	-6119624	ضرائب مؤجلة عن الأصول	692
-	-	-	ضرائب مؤجلة عن الخصوم	693
3044221910.57	3220414769.11	3202920573.64	منتجات الأنشطة العادية	
2509780533.66	2670577015.49	2614373990.38	أعباء الأنشطة العادية	
534441376.91	549837753.62	588546583.26	النتيجة الصافية لأنشطة العادية	. VI
-	-	-	العناصر غير عادية-منتجات -	77
-	-	-	العناصر غير عادية-أعباء -	67
-	-	-	النتيجة الغير العادية	. VII
534441376.91	549837753.62	588546583.26	النتيجة الصافية للسنة المالية	. VIII

المصدر: من إعداد الطالبـان بالاعتماد على الملحق رقم (9-8-7)

نلاحظ من خلال الجدول حسابات النتائج انعدام النتيجة غير العادية وهذا ما جعل النتيجة الصافية الأنشطة العادية مساوية لصافي نتيجة السنة المالية، لأن النتيجة الغير عادية تؤثر على النتيجة الصافية إما بالزيادة أو بالنقصان.

المطلب الثالث: معالجة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

اولاً: تحليل الميزانية المالية لغرض التحليل المالي.

١- إعداد الميزانية المالية المختصرة

عرض الميزانية المالية المختصرة للفترة (2015-2017) - جانب الأصول.

الجدول رقم(14) الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة -جانب الأصول

المبالغ			البيان
2017	2016	2015	
533760622.26	539879812.71	511523962.95	الأصول الثابتة
2733235811.10	2389821413.47	2547434028.47	الأصول المتداولة
1797727268.8	1758618857.36	1731634215.36	القيم القابلة للاستغلال
693718175.21	525904672.31	427800575.42	القيم القابلة للتحقيق
241790367.09	105297883.8	387999237.69	القيم الجاهزة
3266996433.36	2929701226.18	3058957991.42	إجمالي الأصول

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية.

عرض الميزانية المالية المختصرة للفترة (2015-2017) - جانب الخصوم -

الجدول رقم (15) : الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة - جانب الخصوم -

المبالغ			البيان
2017	2016	2015	
2940286206.55	2643871398.62	2600517401.9	الأموال الدائمة
2850140165.83	2366570517.35	2532142031.68	الأموال الخاصة
90146040.72	97300881.27	68375370.22	الديون طويلة الأجل
326710226.81	465829827.56	458440589.52	ديون قصيرة الأجل
3266996433.36	292970122618	3058957991.42	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية

2-تحليل الميزانية المالية المختصرة:

- **الأصول الثابتة:** نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول الثابتة خلال السنوات الثلاثة من 2015 إلى 2017، وهذه الزيادة راجعة إلى التثبيتات العينة والتثبيتات الجاري إنجازها حيث قدرة بـ 277001947.76 و 160355758.49 و 328511798 و 164240664.68 بالنسبة للتثبيتات العينة، أما التثبيتات الجاري إنجازها فقد قدرت بـ 164240664.68 بالنسبة لسنة 2015 و 2016 أما في سنة 2017 فقد سجل هناك انخفاض طفيف في هذين الحسابين.
- **الأصول المتداولة:** نلاحظ وجود زيادة في الأصول المتداولة من سنة 2015 إلى سنة 2017 بقيمة تقدر بـ 185801782.63 وهذا الزيادة الناتجة عن زيادة في:
 - **القيم القابلة للاستغلال:** بحيث نلاحظ زيادة في قيمة المخزونات خلال سنوات الدراسة الثلاث وهذا يدل على أن المؤسسة تملك سياسة تساعدها على تخزين المواد واللوازم.
 - **القيم القابلة للتحقيق:** نلاحظ زيادة في القيم القابلة للتحقيق خلال سنوات الدراسة الثلاث وهذا راجع إلى الزيادة في حساب الزبائن، مما يدل على توسيع المؤسسة في تقديم خدماتها.
 - **القيم الجاهزة:** نلاحظ انخفاض في القيم الجاهزة خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا الانخفاض يدل على نقص السيولة بالنسبة للمؤسسة وانخفاض في قيمة المبيعات، لكن سرعان ما تعاود الارتفاع خلال سنة 2017 حيث قدرت بـ 241790367.09 مقارنة بسنة 2016 مما يدل على ارتفاع المبيعات.
- **الأموال الخاصة:** نلاحظ انخفاض في الأموال الخاصة سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا الانخفاض راجع لاعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تسوية حساباتها مع الموردين ولكن سرعان ما تعود الارتفاع خلال سنة 2017.

ثانياً :تحليل جدول حساب النتائج:

الجدول رقم(16) :يبيّن تطور رقم الأعمال.

2017	2016	2015	السنوات
			البيان
			رقم الأعمال
1013200723.64	953252110.56	1814341323.17	

المصدر: من إعداد الطالبـان بالاعتماد على جداول حسابات النتائج

نلاحظ أن رقم الأعمال كان مقبول سنة 2015 إلا أن انخفاض سنة 2016 يسبب انخفاض في قيمة المبيعات لكن سرعان ما يرتفع سنة 2017.

الجدول رقم(17) :يتمثل القيمة المضافة

2017	2016	2015	السنوات
			البيان
			القيمة المضافة
1313006617.77	1225331516.32	1281263334.94	
87735101.45	-55931818.62	-	قيمة التغير

المصدر: من إعداد الطالبـان بالاعتماد على جداول حسابات النتائج.

تعتبر القيمة المضافة عن الثروة التي تتولد من عملية الإنتاج في المؤسسة بحيث نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض في سنة 2016 وهذا راجع إلى القرار الصادر في الدولة بخصوص منع بعض المواد من الإستراد مما أثر سلباً على الإنتاج المباع والإنتاج المخزن.

أما في سنة 2017 نلاحظ أن القيمة المضافة قد ارتفعت وهذا راجع إلى منح الدولة للمؤسسات العمومية تشريع بإمكانية إستراد المواد الأولية من الخارج.

الجدول رقم(18) : يبين تطور إجمالي فائض الاستغلال

البيان	السنوات	2015	2016	2017
إجمالي فائض الاستغلال		872257732.60	800324247.00	876049950.20
قيمة التغيير	-		713096514.4	75725703.2

المصدر: بالمؤسسة من إعداد الطالبたan بالاعتماد على جدول حساب النتائج الخاص

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع طفيف في إجمالي فائض الاستغلال خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى الارتفاع في القيمة المضافة، مما يدل على أن إجمالي فائض الاستغلال يتبع القيمة المضافة، وأن المؤسسة حققت فائض إجمالي عن الاستغلال وحققت فوائض مالية ناجحة عن دورة الاستغلال.

الجدول رقم(19) : يبين تطور نتيجة الاستغلال

البيان	السنوات	2015	2016	2017
نتيجة الاستغلال		784084113.08	655518589.74	714210546.29
قيمة التغيير	-		-128565523.34	58691956.55

المصدر: من إعداد الطالبたan بالاعتماد على جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة.

تعتبر نتيجة الاستغلال عن النتائج الذي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلاها حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نتيجة الاستغلال تنخفض خلال سنة 2016 بسبب ارتفاع مصاريف الاستغلال.

أما في سنة 2017 فنلاحظ ارتفاع في النتيجة ومنه يمكن القول أن المؤسسة حققت فوائض مالية خلال هذه السنة.

الجدول رقم(20) : يبين تطور النتيجة المالية.

2017	2016	2015	السنوات
			البيان
56163062.62	42398600.88	18405818.18	النتيجة المالية
13764461.74	23992782.7	-	قيمة التغير

المصدر: من إعداد الطالبـان بالاعتماد على جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في النتيجة المالية طيلة سنوات الدراسة وهذا راجع إلى الارتفاع في المنتوجات المالية وانخفاض الأعباء المالية.

الجدول رقم(21) : يبين تطور النتيجة المالية.

2017	2016	2015	السنوات
			البيان
534441376.91	549837753.62	588546583.26	النتيجة الصافية
-15396376.71	-38708829.64	-	قيمة التغير

المصدر: من إعداد الطالبـان بالاعتماد على جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة.

تعبر النتيجة الصافية للسنة المالية عن الفرق بين النتيجة المالية قبل الضرائب (نتيجة الاستغلال + نتـيـجة المـالـيـة) والضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة حول النتائج العادية.

حيث نلاحظ أن نتـيـجة الصـافـيـة لـلـسـنة المـالـيـة مـساـوـيـة لـلـنـتـيـجة الصـافـيـة لـلـأـنـشـطـة العـادـيـة لأن المؤسـسـة تعـتـد عـلـى نـشـاطـهـا العـادـيـ.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسـسـة حقـقـت نـتـيـجة مـالـيـة صـافـيـة مـرـتفـعـة خـلـال سـنـوـات الـدـرـاسـة.

المبحث الثالث: أثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرار

ستنطرب في هذا المبحث إلى تحليل القوائم المالية من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية

من أجل إبراز فعالية تحليل القوائم المالية وأثرها على اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: اتخاذ القرار من خلال مؤشرات التوازن المالي

أولاً: حساب رأس المال العامل FR: يحسب وفق منظورين

منظور أعلى الميزانية

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم(22) : يبين طريقة حساب رأس المال العامل FR

رأس المال العامل الصافي	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	البيان \ السنوات
2088993438.95	511523962.95	2600517401.9	2015
1923991585.91	539879812.71	2463871398.62	2016
2406525584.29	533760622.26	2940286206.55	2017

المصدر: من إعداد الطالبantan بالاعتماد على ميزانية المالية للمؤسسة.

منظور أسفل الميزانية

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم(23) : يبين طريقة حساب رأس المال العامل FR

رأس المال العامل الصافي	الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة	البيان \ السنوات
2088993438.95	458440589.52	2547434028.47	2015
1923991585.91	465829827.52	2389821413.47	2016
2406525584.29	326710226.81	2733235811.10	2017

المصدر: من إعداد الطالبantan بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدولين أن المؤسسة حققت رأس مال موجب خلال طيلة فترة الدراسة "2015-2016-2017» أي أن الأموال الدائمة غطت كل الأصول الثابتة (منظور أعلى الميزانية) كما

استطاعت مواجهة ديونها قصيرة الأجل مع تحقيق فائض يمثل "هامش الأمان تستطيع المؤسسة استثماره.

- حساب أنواع رأس المال العامل:

الجدول رقم(24) :حساب أنواع رأس المال العامل خلال الفترة (2015-2017)

البيان	السنوات	2015	2016	2017
الأموال الدائمة(1)	رأس المال العامل الدائم 1-2	2600517401.9	2463871398.62	2940286206.55
الأصول الثابتة(2)		511523962.95	539879812.71	533760622.26
رأس المال العامل المتداولة	2088993438.95	1923991585.91	2406525584.29	2733235811.10
رأس المال العامل الإجمالي	2547434028.47	2389821413.47	2733235811.10	2389821413.47
الأموال الخاصة(1)	2532142031.68	2366570517.35	2850140165.83	326710226.81
الأصول الثابتة(2)	511523962.95	539879812.71	533760622026	90146040.72
رأس المال العامل الخاص 1-2	2020618068.73	1826690704.64	2316379543.57	465829827.56
ديون طويلة الأجل(1)	68375370.22	97300881.27	326710226.81	416856267.53
ديون قصيرة الأجل(2)	458440589.52	465829827.56	563130708.86	526815959.74
رأس المال العامل الأجنبي 1-2				

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

من خلال النتائج محل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات.

1- رأس المال العامل الدائم: من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الدائم موجبة طيلة سنوات

الدراسة الثلاثة، فهو مؤشر على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تملك هامش

أمان، إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الدائمة.

2 - رأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ من خلال الجدول للسنوات الثلاث أن رأس المال العامل الإجمالي موجب، وذلك يعود لقدرة المؤسسة على تغطية جميع أصولها المتداولة خلال دورة الاستغلال، مما يدل على امتلاكها لسيولة معتبرة.

3 - رأس المال العامل الخاص: نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة طيلة فترة الدراسة، هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الخاصة دون اعتمادها على الموارد الخارجية.

4 - رأس المال العامل الأجنبي: نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الديون من سنة 2015 إلى 2016 بقيمة 36314749.09 الأجل بشكل كبير لتعود الانخفاض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2015.

ثانياً: حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR: يحسب وفق العلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل الدائم = احتياجات التمويل - موارد التمويل

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق) - (الديون طويلة الأجل - سلفات

أو

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - قيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات المصرفية)

الجدول رقم(25) : حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR

الاحتياج في رأس المال العامل	موارد التمويل		احتياجات التمويل		البيان السنوات
	سلفات مصرفية	ديون قصيرة الأجل	قيم الجاهزة	الأصول المتداولة	
1700994201.26	-	458440589.52	387999237.69	2547434028.47	2015
1818693702.11	-	465829827.56	105297883.8	2389821413.47	2016
2164735217.20	-	326710226.81	241790376.09	2733235811.10	2017

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الميزانية المالية للمؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول للسنوات الثلاثة (2015.2016.2017) أن رأس المال العامل موجب وهو أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل، وبالتالي المؤسسة لديها فائض من الأموال، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة.

نلاحظ من خلال الجدول أيضاً: انخفاض قيمة الخزينة بين سنة 2015 و2016 بسبب ارتفاع في حاجيات رأس المال العامل لتعاود الارتفاع من جديد في سنة 2017.

كما نلاحظ خلال الفترة الدراسية أن رأس المال العامل كان دائماً أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل ومنه تحقيق خزينة موجبة، مما يطرح مشكلة الفرصة الضائعة للمؤسسة، في هذه الحالة يستحسن العمل على خفض رأس المال العامل وذلك بشراء استثمارات إضافية أو تسديد بعض ديون المؤسسة طويلة المدى أو العمل على تخفيض موارد الدورة بتتسديد الموردين رفع الاستعمالات الدورية.

المطلب الثاني: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية

أولاً: حساب نسب تمويل(الهيكلة): يوضح جدول التالي مختلف نسب التمويل

الجدول رقم(26) : حساب نسب التمويل

النسبة المئالية	2017	2016	2015	العلاقة	النسبة
أكبر من 1	5.50 %	4.56 %	5.08 %	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	التمويل الدائم
أكبر من 1	5.34 %	4.38 %	4.95 %	الأموال الخاصة/ الأصول لثابتة	التمويل الخاص(الذاتي)
أكبر أو يساوي 1	0.87 %	0.81 %	0.83 %	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	الاستقلالية المالية (التبعة المالية)
أقل من 1	0.88 %	0.80 %	0.82 %	رأس المال العامل / الأصول المتداولة	تمويل الأصول المتداولة

أقل من 0.5	0.12 %	0.19 %	0.17 %	مجموع الديون / مجموع الخصوم	نسبة المديونية الإجمالية
------------	--------	--------	--------	-----------------------------	--------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانياً: حساب نسب السيولة:

نقوم بحساب سيولة المؤسسة الوطنية للدهن - وحدة الأخضرية-من أجل معرفة قدرتها على الوفاء بديونها في آجالها

المحددة وسوف يتم التعرف عللا هذه النسب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (27) : حساب نسب السيولة.

العلاقة	النسبة
الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)
(الأصول المتداولة-المخزونات) / الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة السريعة
القيمة الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التحليل:

- نسبة السيولة العامة(نسبة التداول): نلاحظ من خلال المتحصل عليها خلال السنوات الثلاثة أنها مقبولة،

حيث كانت محصورة بين (8.36% و 5.56%)

وبالتالي فهي تدل على قدرة المؤسسة على تسديد وموجهة ديونها قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة السريعة: نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة في 2015 و 2016 كانت حسنة أي أن الأصول

المتداولة باستثناء المخزونات غطت الديون قصيرة الأجل مرة واحدة وبقي هناك فائض ، بينما في سنة 2017 نجد

أن المؤسسة بالغت في الاحتياط بديونها لدى الغير، وهذا ما يشكل خطرًا على المؤسسة في عدم قدرتها على سداد ديونها في أوقاتها المحددة.

- **نسبة السيولة الجاهزة:** تقيس هذه النسبة إمكانية التسديد الفوري للديون حيث نلاحظ في هذه المؤسسة أن النسبة مرتفعة خلال سنتي 2015 و 2017 وهذا ما خلق لها سيولة مجمدة لم يتم استغلالها، بينما في سنة 2016 فهي مقبولة، لأنها في حدود الوضعية المثالية وهي أن تكون مخصوصة بين 0.2 و 0.3.

ثالثاً: نسب النشاط:

1 - معدل دوران الأصول:

الجدول رقم (28) : حساب معدل دوران الأصول.

المعدل	العلاقة	2015	2016	2017
معدل دوران الأصول	المبيعات (رقم الأعمال) / مجموع الأصول	0.59	0.32	0.03
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات / الأصول الثابتة	3.54	1.76	1.89
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات / الأصول المتداولة	0.71	0.39	0.37

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التحليل:

- **معدل دوران الإجمالي الأصول:** يقدر معدل دوران الأصول للمؤسسة ب 0.59 لسنة 2015 يعني هذا أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.59 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، أما بالنسبة لسنة 2016 و 2017 فقد قدر المعدل ب (0.32 و 0.03) على التوالي، وهذا ما يدل على

انخفاض ملحوظ في كفاءة الإدارة، لذا يجب على المؤسسة استغلال كامل أصولها أو أن تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستعملة للمحافظة على نسبة مرتفعة.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2015 قدرة النسبة بـ 3.54 وهي تدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة، بينما انخفضت هذه النسبة سنة 2016، حيث قدرة بـ 1.76، وهذا دليل على تراجع كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة خلال هذه السنة.

أما في سنة 2017 ارتفع هذا المعدل إلى 1.89 وهذا الارتفاع يدل على تدراك المؤسسة لانخفاض الذي حدث في السنة السابقة.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس قدرة الأصول المتداولة في توليد المبيعات وقد بلغ معدل دوران الأصول المتداولة سنة 2015 في المؤسسة الوطنية للدهن -وحدة الأخضرية- 0.71 وهذا يدل على كفاءة الإدارية في تسخير المخزون ولكن في سنة 2016 و2017 انخفضت هذه النسبة إلى (0.39 و 0.37) على التوالي وهذا يدل على عدم كفاءة الوحدة في تسخير مخزوناتها خلال هذه الفترة، كما أن القرار الذي أصدرته الدولة بخصوص منع الإستراد جعل المؤسسة تستعمل تقريبا كل مخزونها من أجل التحكم في الكميات المنتجة.

2- مهلة تحصيل الزبائن وتسديد الموردين:

1-2 مهلة تحصيل الزبائن:

الجدول رقم (29) : حساب مهلة تحصيل الزبائن

مهمة تحصيل الزبائن	العلاقة					البيان السنوات	
	(الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال بكل الرسوم $\times 360$ يوم						
	اليوم	أوراق القبض	رقم الأعمال	الزبائن			
71 يوم	360	1814341323.17	-	358998403.69	2015		
166 يوم	360	953252110.56	-	440408632.82	2016		

240 يوم	360	1013200723.64	-	674992172.26	2017
---------	-----	---------------	---	--------------	------

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

2-2 مهلة تسديد الموردين:

الجدول رقم(30) :حساب مهلة تسديد الموردين.

مهمة تحصيل الموردين	العلاقة					البيان	
	(الموردين + أوراق الدفع) / رقم الأعمال بكل الرسوم × 360 يوم						
	اليوم	رقم الأعمال	أوراق القبض	الموردين			
51 يوم	360	1814341323.17	-	259058346.23	2015		
104 يوم	360	953252110.56	-	274157150.64	2016		
47 يوم	360	1013200723.64	-	132337999.07	2017		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التحليل:

يشترط في عملية تقييم مهلة تحصيل الزبائن مع مهلة تسديد الموردين، لتكون وضعية المؤسسة جيدة أن تكون المدة التي تمنحها المؤسسة للزبائن لتحصيل مبالغ المبيعات أقل المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة لتسديد مبالغ مشترياتها.

حيث نلاحظ من خلال الجدولين للسنوات الثلاث أن مهلة تحصيل الزبائن (240-166-71) يوم أكبر من مهلة تسديد الموردين، وهذا يعني أنها ليست في صالح المؤسسة، وهذا راجع لجودة بعض الصفقات الاستثنائية التي توضح فيها شروط خاصة بالتسديد، بحيث لا يتم تحصيل قيمة المبيعات إلا بعد انتهاء مدة العقد (الصفقة) والتي تكون غالباً أكبر من سنة.

ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تسديد مورديها دون انتظار التحصيلات من الزبائن.

3 - حساب نسبة المردودية(الربحية):

الجدول رقم (31) : حساب نسبة المردودية

النسبة	البيان	العلاقة		2017	2016	2015
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	%0.18	%0.23	%0.23		
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	%0.16	%0.18	%0.19		
المردودية التجارية	النتيجة الصافية/رقم الأعمال خارج الضرائب	%0.52	%0.57	%0.32		

المصدر: من إعداد الطالب على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المردودية طيلة فترة الدراسة، وهذا دليل على كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

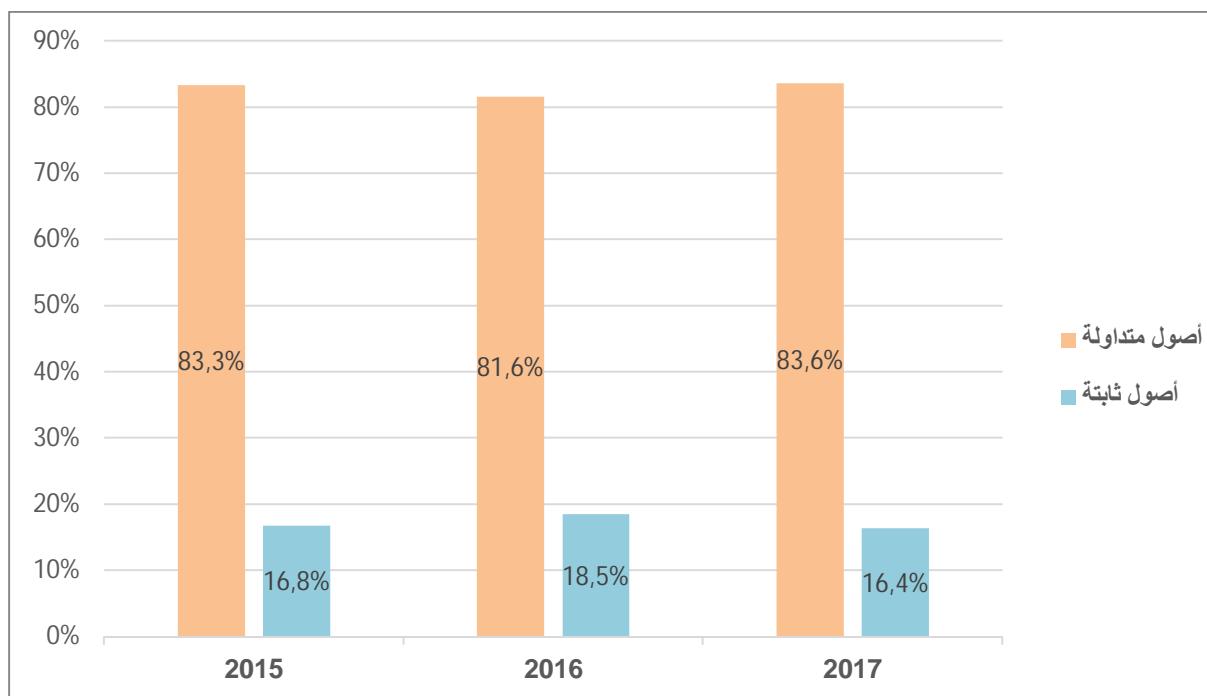
مع تسجيل بعض الملاحظات وهي كالتالي:

نلاحظ أن المردودية المالية شهدت انخفاض خلال فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين (0.18 و 0.2)، وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بالأموال وهذا يدل على سوء استغلال المؤسسة لأموالها الخاصة، كذلك نلاحظ انخفاض في المردودية الاقتصادية خلال السنوات الثلاث، حيث تراوحت ما بين (0.16، 0.18، 0.19) على التوالي وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في أصول المؤسسة وسوء استغلالها، في حين تراوحت نسب المردودية التجارية ما بين (0.32، 0.52، 0.57) على التوالي خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ ارتفاع نسبي لهذه النسبة، مما يدل على كفاءة المؤسسة ونجاحها في توليد الأرباح عن كل دينار من مبيعاتها.

المطلب الثالث: أثر تحليل القوائم المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسة الوطنية للدهن - وحدة الأخضرية
إن تحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدهن - وحدة الأخضرية- يعتبر دورا أساسيا فهي تعكس وضعها وأدائها المالي لتساهم في تنميتها وتقييم أعمالها بحيث تظهر المؤشرات المالية المعتمدة لديها للكشف عن الانحرافات المالية والوضعية المالية، لذا قمنا بتحليل أهم المؤشرات (مؤشر التوازن المالي) وأهم النسب المالية للوقوف على نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

1- قرارات الاستثمار:

الشكل رقم (02) : أصول المؤسسة

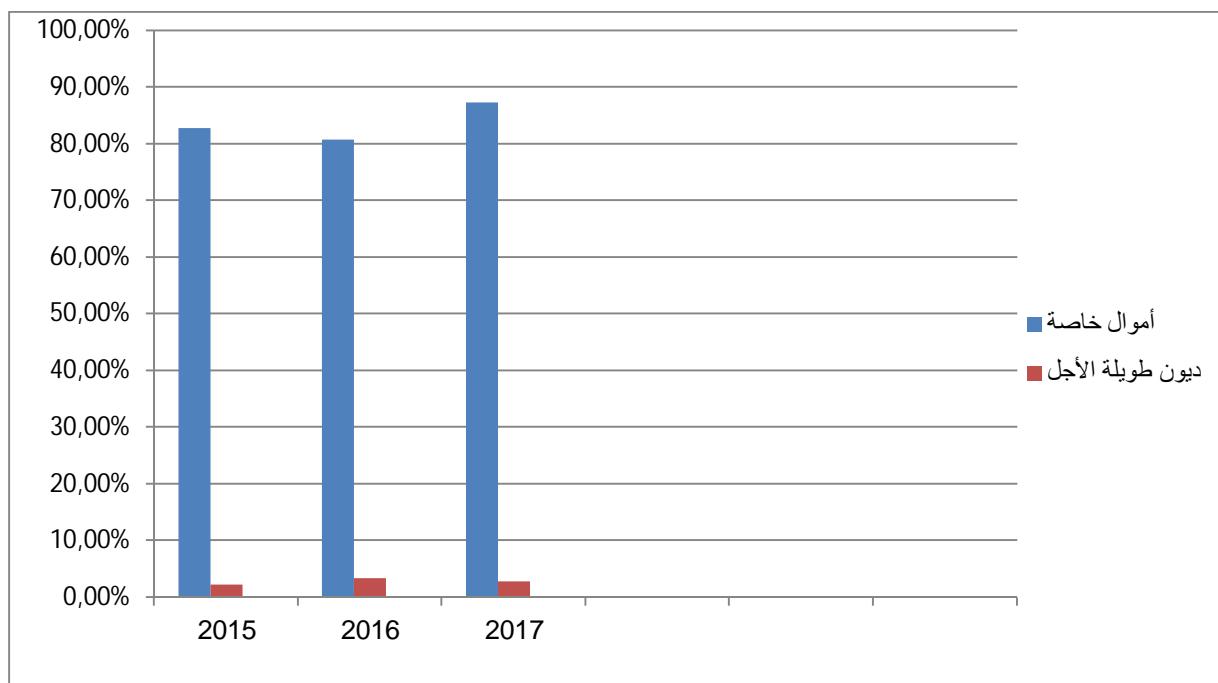


نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن المؤسسة اعتمدت على الاستثمار في الأصول المتداولة أكثر من الأصول الثابتة وهذا خلال سنتي 2015، 2017 حيث بلغت نسبة الاستثمار في الأصول المتداولة (83.3% و 83.6%) على التوالي ، أما في سنة 2016 فنلاحظ تنويع في الاستثمار، حيث انخفض الاستثمار في الأصول المتداولة ليصبح 81.6% في حين ارتفعت نسبة الاستثمار في الأصول الثابتة مقارنة بنسبة 2015 و 2017 حيث بلغت .18.5%.

وبناء على تحليل النتائج نلاحظ أن المؤسسة الثابتة مقارنة بسنة 2015 و 2017 بقدر أموالها الخاصة، والتي تغطي جزء كبير من ديونها. ومنه نستنتج أن المؤسسة تقوم على تنويع استثماراتها والاعتماد على جانب واحد فقط وهذا من أجل زيادة العائد وتقليل نسبة المخاطرة.

2- قرارات التمويل:

الشكل رقم (03): الأموال الدائمة للمؤسسة



المصدر : من إعداد الطالبـان بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

اعتمدت المؤسسة في هيكلها المالي التنوع في مصادر التمويل من الأموال الخاصة والاستدانة، حيث تمثلت نسبة الديون طويلة الأجل 2.3 و 3.4 % من الأموال الدائمة خلال الفترة الدراسية، في حين تمثل الأموال الخاصة نسبة 82.8 و 80.8 و 87.3 % من الأموال الدائمة خلال سنوات الدراسة الثلاث (2015، 2016، 2017) حيث نلاحظ خلال نسب المردودية، التي تستخدم لقياس أثر الاستدانة على المردودية والتي تعتبر وسيلة جيدة في يد متخذ القرار المالي، وعند حسابنا للفرق بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية للمؤسسة الوطنية للدهن - وحدة الأخضرية-تبين أن الفرق كان سالبا طيلة فترة الدراسة، حيث تراوح ما بين (-0.04، -0.05، -0.02) على التوالي، وفي هذه الحالة نستنتج أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة. أكثر من الاستدانة لأن هذه الأخيرة تؤثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة.

كما نلاحظ من خلال سنوات الدراسة (2015، 2016، 2017) أن السياسة المالية للمؤسسة تظهر متوازنة، بحيث نجد أن المؤسسة مستقلة ملياً (من خلال نسبة الاستقلالية المالية)، كما أن إجمالي الديون يمثل (17.3)، (12.3، 19.3) % من إجمالي الأموال الخاصة خلال الفترة الدراسية.

3- قرارات توزيع الأرباح:

نلاحظ من خلال سنوات الدراسة (2015، 2016، 2017) أن المؤسسة لم تعتمد على سياسة توزيع الأرباح، بل تقوم باحتجازها من أجل إعادة استثمارها.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية التي أجريتها بالمؤسسة الوطنية للدهن-وحدة الأخضرية -

ومن خلال تحليلنا لميزانية المؤسسة وجدول حساب النتائج باستخدام المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، تبين لنا

وبشكل واضح أهمية تحليل القوائم المالية وأثرها على اتخاذ القرارات، كما تبين لنا أن التحليل المالي وسيلة هامة في يد

متخذي القرار، من أجل اتخاذ القرار الأمثل.

وعليه يمكن القول أن المؤسسة الوطنية للدهن -وحدة الأخضرية - قد تمكن من تحقيق التوازن المالي خلال فترة

الدراسة (2015-2017)، وذلك من خلال تحقيقها لرأس مال عامل موجب و الاحتياج في رأس المال العامل

موجب وخزينة موجبة، لكن رغم هذا سجلنا بعض الإختلالات والمتمثلة في:

✓ ارتفاع مهلة تحصيل الربائين مقارنة بمهلة تسديد الموردين خاصة خلال سنة 2017، وهذا ما يدل على أن

جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملاً خلال دورة الاستغلال، ومن أجل تفادي ذلك مستقبلاً يجب على

المؤسسة إعادة النظر في سياسة البيع بأجل.

✓ انخفاض في معدل دوران الأصول المتداولة، وهذا راجع إلى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات.

✓ من خلال تحليلنا لنسب نشاط، تبين لنا تراجع أداء المؤسسة خلال السنة الأخيرة، وهذا يدل على وجود

أصول زائدة (أصول قديمة)، أو أنها غير مستغلة لكل أصولها، ومن أجل تفادي ذلك يجب على المؤسسة

التخلص عن الاستثمارات الزائدة والقديمة واستغلال كل أصولها إن كانت هناك أصول غير مستغلة.

✓ وفي الأخير يمكن القول أنه رغم الإختلالات المسجلة فيما يخص أداء المؤسسة إلا أنها تتمتع بوضعية مالية

جيدة، تسمح لها بالتطور أكثر في نشاطها والقيام بوظائف مختلفة دون أي صعوبات.

من خلال دراستنا لموضوع، فعالية تحليل القوائم المالية وأثرها على اتخاذ القرارات، تعرفنا على التحليل المالي للقوائم المالية، والذي يعتبر أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا قمنا بالتركيز في دراستنا على القوائم المالية وتطبيق عليها أدوات التحليل والمتمثلة في التوازنات المالية و النسب المالية، التي لها أهمية كبيرة في إظهار المشاكل التي قد تواجه المؤسسات من خلال وضعيتها المستنيرة من التحليل المالي، بحيث تساعد النسب المالية على معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة وهل لها توازن مالي، أما التوازنات المالية فهي تعبر على هامش الأمان الذي يسمح بمواجهة مشاكل عديدة، وإن كانت قادرة على تمويل أصولها، ومن خلال تطبيق التحليل وإعطاء صورة واضحة يأتي دور متخدو القرارات، بحيث يعتبر القرار المالي من أهم القرارات وتتضمن ثلاثة قرارات رئيسية هي قرار التمويل، الاستثمار، وقرار توزيع الأرباح، وأصعب القرارات هو الاستثمار، لأنه يعتمد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وهو قابل للخطر في أي لحظة لذا لا تتخذ القرارات إلا بعد إظهار نتائج التحليل المالي، ليستطيع متخدلي القرارات اتخاذ القرار الذي يفترض أن يكون مشبع بالكفاءة و الفعالية حتى يتسمى للمؤسسة بالبقاء والاستمرارية من خلال الوضعية المالية المبينة لها لتحديد القرار بدقة عالية والذي يناسب قدرة المؤسسة، أما إذا كانت في حالة العجز فلنجلأ المؤسسة إلى قرار التمويل، وهذا ما يبين الأثر الكبير لنتائج التحليل المالي على اتخاذ القرارات في المؤسسة لحمايتها من مخاطر المفاجئة وغير متوقع حدوثها.

١- اختيار الفرضيات:

من خلال دراستنا البحث نقوم بالإجابة على الفرضيات المطروحة سابقا وقد توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: والتي مفادها أنه "ليس هناك أي أثر لتحليل القوائم المالية على اتخاذ القرارات " فإننا نؤكد عدم صحتها، من خلال قيامنا بتطبيق أدوات التحليل المالي على القوائم المالية، حيث تبين لنا دقة هذه الأدوات في

تفسير الوضعية المالية للمؤسسة، كما اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن متعدد القرارات لم يتخذ القرار إلا بعد ظهور نتائج التحليل.

الفرضية الثانية: والتي مفادها أن "التحليل المالي يساهم في تحدي الوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة" فإننا نؤكد صحتها، لأنه عند تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، يعتمد المحلل المالي على التحليل المالي، وذلك باستخدام أدواته والمتمثلة في المؤشرات والنسب المالية، والتي نذكر منها: نسب السيولة، نسب النشاط واستقلالية المؤسسة وغيرها من النسب المتعلقة بالتحليل المالي لذا نقول بأن التحليل المالي يساهم وبشكل كبير في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرضية الثالثة: والتي تتضمن أنه "لا يمكن تحليل القوائم المالية أن يساعد في اتخاذ القرارات" فإننا نؤكد عدم صحتها، فالقرارات المالية في المؤسسة لها دور كبير في استقرار المؤسسة، وهي تدور حول تدعيم نشاطها واستقرارها، لها دور كبير في استقرار المؤسسة، وهي تدور حول تدعيم نشاطها واستقرارها، لها عند اتخاذ أي قرار مالي يجب مراعاة حالة المؤسسة (فائض أو ناقص)، لا يمكن معرفتها إلا إذا تم تطبيق التحليل المالي على القوائم المالية لاحتواها على كل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

الفرضية الرابعة: فإننا نؤكد عدم صحة الفرضية، لأنه عند اتخاذ أي قرار في المؤسسة، يقوم متعدد القرارات بالاعتماد على نتائج التحليل المالي، وهذا لمعرفة أي بديل من البديل الواجب اتخاذه والذي يناسب حالة المؤسسة ويتماشى مع وضعيتها المالية، لكون التحليل المالي يقوم بوصف حالة المؤسسة بكل دقة ووضوح.

2 - نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى النتائج التالية:

- التحليل المالي هو دراسة المعطيات والمعلومات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأدوات (المؤشرات والنسب المالية) لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ معين وتحديد نقاط القوة لدعيمها أكثر ونقاط الضعف لمعالجتها ومعرفة أسبابها.
- تحليل القوائم المالية يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة وهذا بعد ظهور نتائج التحليل المالي.
- تعتبر القرارات المالية (قرار التمويل، قرار الاستثمار، وقرار توزيع الأرباح) من أهم القرارات في المؤسسة، إذا على أساسها يتحدد مستقبل هذه الأخيرة، فكلما كان القرار المتخذ رشيد كلما أدى هذا إلى الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة، كما أن هذه القرارات متكاملة فيما بينها و يؤثر بعضها على البعض إذا إن قرار التمويل يحدد لنا حجم الاستثمار الذي ستستخدمه المؤسسة وهذا الأخير (قرار الاستثمار) يحدد لنا سياسة توزيع الأرباح المتتبعة من خلال النتائج والأرباح التي يحققها.
- حققت المؤسسة الوطنية للدهن - وحدة الأخضرية - توزنا ماليا خلال فترة الدراسة(2015-2016-2017) وهذا من خلال تحقيقها لرأس المال عامل موجب، واحتياج لرأس المال العامل موجب أيضا وكذلك تحقيق خزينة موجبة، بحيث رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، وهذا يدل بأن المؤسسة في وضعية مالية جيدة تستطيع من خلالها تمويل احتياجات الدورة بموردها.
- نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة الدراسة كانت مقبولة وهذا ما يدل على أن المؤسسة الوطنية للدهن - وحدة الأخضرية - تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل نشاطها.
- رغم تسجيلنا لبعض الإختلالات في أداء المؤسسة إلا أنها تتمتع بوضعية مالية جيدة، تمكنا من الاستثمار والتوسيع في نشاطها أكثر.

3- التوصيات:

من خلال دراستنا لجوانب هذا الموضوع توصلنا إلى التوصيات التالية:

- نوصي المؤسسة الوطنية للدهن - وحدة الأخضرية- بتنوع مصادر التمويل و التقليل من اعتمادها على أموالها الخاصة مع ضرورة المحافظة على استقلاليتها المالية.
- يجب على المؤسسة الوطنية للدهن - وحدة الأخضرية- استغلال الفائض من رأس المال العامل بعد تغطيته لاحتياجات الدورة، من خلال تطوير وسائل إنتاجها أو اقتناه تثبيتات جديدة.
- تدريب متخددي القرارات في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرار مما يساهم في زيادة كفاءة وقدرة متخددي القرار على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.
- كما نوصي بأهمية التحليل المالي للمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية لما لها من تأثير على نجاح القرارات المتخذة

4- آفاق البحث:

- من خلال دراستنا لفعالية تحليل القوائم المالية وأثرها على متخددي القرارات وبعد استخلاص النتائج المذكورة، نرى بأن هناك بعض النقاط يمكن التطرق إليها والتي ستكون أساساً لبحوث لاحقة تمثل فيما يلي:
- دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة.
 - أثر القرارات المالية على أهداف المؤسسات الاقتصادية.
 - أثر الهيكل المالي للمؤسسة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

• المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقواعد المالية، وفقاً للمعايير المحاسبية والدولية، ط١، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ، 2011.
2. أيمن الشنطي، مقدمة في لادرة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2007.
3. إسماعيل السيد ،نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية .،2000،
4. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر .2008
5. إلياس بن ساسي ،التسيير المالي ،الإدارة المالية،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2011
6. جمال الدين لعويسات، الإدارة و عملية اتخاذ القرار ، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، بوزريعة ، الجزائر ، 2005
7. الجناوي محمد صالح، أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية، ط٢، الدار الجامعية ، مصر،1997
8. حسين على الشرقي، نظرية القرارات الإدارية، مدخل كمي في الإدارة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان الأردن، 1997.
9. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005
10. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الورق للتوزيع و النشر، عمان، 2004

11. حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
12. خالد توفيق الشمرى، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات التقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، الأردن، عمان 2007.
13. خالد وهيب الراوى، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
14. أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، بدون طبعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
15. زغيب مليكة، بوشتقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
16. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
17. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبة الدولية الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية، بود واو، الجزائر، 2008.
18. طارق حمادة عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان ، الدار الجامعية، الإسكندرية.
19. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية ، الدار الجامعية، مصر، 2005.
20. طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنتون، الجزائر، 2001.

- .21 طاهر موسى عطية، مني محمد إبراهيم البطل، الإدراة المالية والاستثمار، دار وائل للنشر، عمان، 2015.
- .22 عاطف وليد أندراوس، التمويل و الإدراة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية .2006 ،
- .23 عبد الحليم كراحة وآخرون، الإدراة و التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- .24 عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جليطي، الجزائر، 2009.
- .25 عبد الغفار حنفي ، الإدراة المالية ، مدخل اتخاذ القرارات الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، مصر، 2007.
- .26 عطا الله الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبي ، عمان، 2009 .
- .27 علي خلف حجا حجة، اتخاذ القرارات الإدارية الطبعة الأولى، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- .28 علي عباس، الإدراة المالية في المنظمات الأعمال ن الطبعة 01، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.
- .29 فايز تيم، الإدراة المالية ، الطبعة الثانية ، إثراء للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية، 2011.
- .30 كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية والطبعة الأولى، دار مكتبة الحامد، للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

- .31 مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012.
- .32 محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، بدون سنة نشر.
- .33 محمد عبد الفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2010.
- .34 محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، عمان، 2011.
- .35 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والاثماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.
- .36 مفلح محمد عقل، الإدارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009.
- .37 ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي، ج 1 ، دار الحمدية العامة ، الجزائر ، 1999.
- .38 ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة ، الطبعة 2 ، دار الحمدية العامة ، الجزائر، بدون سنة نشر .
- .39 ناصر دادي عدون، محمد فتحيي نواظر، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق للنشر ، الجزائر، 2001.
- .40 نواف كعوان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر ، عمان، 2003.
- .41 وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014 .

ثانياً: المذكرات والأطروحات:

- 1- بن سبع الياس، استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل، مذكرة ماجستير في بحوث العمليات وتسخير المؤسسات، جامعة أبي بكر بالقайд ، تلمسان، الجزائر، 2010.
- 2- بدوي الياس، دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (ias/ifrs) وفق المعايير الدولية (scf) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و جبائية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
- 3- عباسى عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002.
- 4- نور الدين بحبيب، شروط التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، أطروحة دكتوراه تخصص مالية مؤسسة، شعبة علوم التسيير، جامعة أحمد بوقره، بومرداس 2017، 2018.
- 5 - حنان عجلية ،فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماجister ،تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير ،قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر ،2013.
- 6 - سعاده اليمين ،استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قرارتها ،رسالة ماجister ،تخصص إدارة الأعمال،جامعة الحاج لخضر ،باتنة، 2009.
- 7 - صخري جمال الدين ناصر ،التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر،رسالة لنيل شهادة الماستر في مالية المؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر،2013.

ثالثاً: الجرائد والمجلات:

- 1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430، الموافق لـ 25 مارس 2009، العدد .19

2 - محمد ا لحبيب مرحوم، النظام الحاسبي، محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ؟ مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة

عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 02، المجلد 4، 2018.

• المراجع باللغة الفرنسية:

1-kamal hamdi ,le diagnostic financier es-salamedition ,alger 2001.

• الموضع الإلكتروني

1-UR :<http://repositorysustechedu/hamdle/123456789/7047>.

Date :24.06.2019. heure :14 :22.



الملحق رقم (01) — ارسم

28 ربیع الاول عام 1430 هـ
25 مايي 2009 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

32

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الأصول
السنة المالية المقفلة في

N اهتمادات / أرمدة	N إجمالي	الأصول المالية
2907 و 2807 (2807 خارج (2907 خارج 281 و 282 و 291 و 292 293	207 (خارج 207 21 و 22 (خارج 229 2.3	الأصول المثبتة (غير الجارية) فارق الشراء (ou goodwill) التثبيتات المعنوية
		التثبيتات العينية
		التثبيتات الجاري إنجارها
		التثبيتات المالية
		السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
		المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة
		السندات الأخرى المثبتة
		القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية
		مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية
39 491 495 و 496	30 إلى 38 41 (خارج 419 409 مدين [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 448 (448 و 46 و 45 و 44 و 486 و 489 445 و 447 و 444 مدين 48	المخزونات و المنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة الزيان المدينون الآخرون
59	50 (خارج 509 519 وغيرها من المدينين (51 و 52 و 53 و 54	الضرائب الأصول الأخرى الجارية الموجودات وما يماثلها توظيفات و أصول مالية جارية أموال الخزينة
		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

الملاحق رقم (02)

33

الجريدة الرسمية للجمهورية اليمنية / العدد 19

28 دينج الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الخصوم
السنة المالية المقفلة في

N	الخصوص
101 و 108	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر (أو حساب المستعمل)
109	رأس المال غير المطلوب
106 و 104	العائدات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (١)
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة (١)
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (١)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (١)
	حصة ذوي الأقلية (١)
	المجمع ١
	الخصوص غير الجارية
16 و 17	القروض و الديون المالية
134 و 155	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 (خارج 155) و 131 و 132	المؤنات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفاً
	مجموع الخصوم غير الجارية (٢)
	الخصوص الجارية
40 (خارج 409)	الموردون و الحسابات الملحقة
دائن 444 و 445 و 447	الضرائب
419 و 509 دائن [42 و 43] و 44 (خارج 444 إلى 447) 45 و 46 و 48]	الديون الأخرى
519 و غيرها من الديون 51 و 52	خزينة الخصوم
	مجموع الخصوم الجارية (٣)
	المجموع العام للخصوص

(١) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

COMPTES DE RESULTAT AU 31.12.2017

N° CPTE	DESINATION	NOTE	MONTANT 2017	MONTANT 2016
70	Ventes et Produits annexes	3.1	1 013 200 723,64	953 252 110,56
72	Variation des stock PF & encours	3.2	2 233 600,29	136 865 615,05
73	Production immobilisée	3.3	54 938,20	79 930,60
74	Subvention d'exploitation		-	
897	Cessions fournies	3.4	1 936 279 613,94	2 066 884 460,25
I	Production de l'exercice	3.5	2 951 768 876,07	3 157 082 116,46
896	Cessions reçues consommées	3.6	621 207 709,15	-95 410 827,61
60	Achats consommés	3.7	2 177 646 322,00	1 952 884 730,63
61	Services extérieurs	3.8	11 346 620,76	10 631 216,38
62	Autres services extérieurs	3.9	70 917 024,69	63 645 480,74
II	Consommations de l'exercice	3.10	1 638 702 258,30	1 931 750 600,14
III	Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	3.11	1 313 066 617,77	1 225 331 516,32
63	Charges du personnel	3.12	422 189 571,94	411 896 866,57
64	Impots, taxes et versements assimilés	3.13	14 827 095,63	13 110 402,75
IV	Excedent brut d'exploitation	3.14	876 049 950,20	800 324 247,00
75	Autres produits opérationnels	3.15	16 584 478,67	16 452 592,82
65	Autres charges opérationnelles	3.16	16 126 609,73	6 851 649,24
68	Dotot aux amort. Provis et perte de valeur	3.17	123 384 968,28	101 549 059,53
78	Reprise sur perte de valeur et provisions	3.18	11 354 900,10	273 698,84
89	Cessions reçues frais de siège	3.19	50 267 204,67	53 131 240,15
V	Réultat opérationnel	3.20	714 210 546,29	655 518 589,74
76	Produits financiers	3.21	64 513 655,73	46 606 360,99
66	Charges financières	3.23	8 350 593,11	4 207 760,11
VI	Réultat financier	3.24	56 163 062,62	42 398 600,88
VII	Réultat ordinaire avant impôt (V+VI)	3.24	770 373 608,91	697 917 190,62
691	Participat.de travailleurs au résultat	3.25	129 000 000,00	92 000 000,00
695	Impot sur bénéfice basé sur le résultat	3.26	120 311 095,00	61 602 322,00
698	Autre impot sur le résultat			-
692	Impot différé actif	3.27	-	-5 522 885,00
693	Impot différé passif			
TPO	Total Produits des activités ordinaires	3.28	3 044 221 910,57	3 220 414 769,11
TCO	Total Charges des activités ordinaires	3.29	2 509 780 533,66	2 670 577 015,49
VIII	Réultat net des activités ordinaires	3.30	534 441 376,91	549 837 753,62
77	Elements extraordinaire (produits)		-	-
67	Elements extraordinaire (charges)			-
IX	Réultat extraordinaire			-
X	Réultat net de l'exercice	3.31	534 441 376,91	549 837 753,62

COMPTES DE RESULTAT AU 31.12.2016

N° CPTE	DESINATION	NOTE	MONTANT 2016	MONTANT 2015
70	Ventes et Produits annexes	3.1	953 252 110,56	1 814 341 323,17
72	Variation des stock PF & encours	3.2	136 865 615,05	108 025 061,56
73	Production immobilisée	3.3	79 930,60	600 581,60
74	Subvention d'exploitation			-
897	Cessions fournies	3.4	2 066 884 460,25	1 210 568 604,07
I	Production de l'exercice	3.5	3 157 082 116,46	3 133 535 570,40
896	Cessions reçues consommées	3.6	-95 410 827,61	-175 074 303,57
60	Achats consommés	3.7	1 952 884 730,63	1 951 102 433,63
61	Services exterieurs	3.8	10 631 216,38	10 324 900,69
62	Autres services exterieurs	3.9	63 645 480,74	65 919 204,71
II	Consommations de l'exercice	3.10	1 931 750 600,14	1 852 272 235,46
III	Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	3.11	1 225 331 516,32	1 281 263 334,94
63	Charges du personnel	3.12	411 896 866,57	382 880 214,10
64	Impots, taxes et versements assimilés	3.13	13 110 402,75	26 125 388,24
IV	Excedent brut d'exploitation	3.14	800 324 247,00	872 257 732,60
75	Autres produits opérationnels	3.15	16 452 592,82	15 004 080,04
65	Autres charges opérationnelles	3.16	6 851 649,24	10 515 291,35
68	Dotot aux amort. Provis et perte de valeur	3.17	101 549 059,53	75 941 404,86
78	Reprise sur perte de valeur et provisions	3.18	273 698,84	27 917 863,97
89	Cessions reçues frais de siège	3.19	53 131 240,15	44 638 867,32
V	Résultat opérationnel	3.20	655 518 589,74	784 084 113,08
76	Produits financiers	3.21	46 606 360,99	26 463 059,23
66	Charges financières	3.23	4 207 760,11	8 057 241,05
VI	Résultat financier	3.24	42 398 600,88	18 405 818,18
VII	Résultat ordinaire avant impôt (V+VI)	3.24	697 917 190,62	802 489 931,26
691	Participat.de travailleurs au résultat	3.25	92 000 000,00	82 000 000,00
695	Impot sur bénéfice basé sur le résultat	3.26	61 602 322,00	138 062 972,00
698	Autre impot sur le resultat			
692	Impot différé actif	3.27	-5 522 885,00	-6 119 624,00
693	Impot différé passif			
TPO	Total Produits des activités ordinaires	3.28	3 220 414 769,11	3 202 920 573,64
TCO	Total Charges des activités ordinaires	3.29	2 670 577 015,49	2 614 373 990,38
VIII	Résultat net des activités ordinaires	3.30	549 837 753,62	588 546 583,26
77	Elements extraordinaire (produits)		-	-
67	Elements extraordinaire (charges)		-	-
IX	Résultat extraordinaire		-	-
X	Résultat net de l'exercice	3.31	549 837 753,62	588 546 583,26

TABLEAU N° 3

Unité Lakhdaria

COMPTES DE RÉSULTAT AU 31.12.2015

N° CPT	DÉSIGNATION	N° P	MONTANT 2015	MONTANT 2014
70	Ventes et Produits annexes	3.1	1 814 341 323,17	1 972 969 137,89
72	Variation des stock PI & encours	3.2	108 025 061,56	47 625 951,69
73	Production immobilisée	3.3	600 581,60	123 877,40
74	Subvention d'exploitation			
897	Cessions fournies	3.4	1 210 508 001,07	1 112 592 083,78
I	Production de l'exercice	3.5	1 813 145 915 570,40	1 313 311 950,67
896	Cessions reçues consommées	3.6	-475 974 303,57	-312 413 568,93
60	Achats consommés	3.7	1 061 102 483,63	2 110 087 310,22
61	Services extérieurs	3.8	10 204 800,09	14 360 733,91
62	Autres services extérieurs	3.9	85 910 204,71	64 188 753,28
II	Consommations de l'exercice	3.10	1 052 217 283,46	1 886 241 228,43
III	Valeur ajoutée d'exploitation (I+II)	3.11	1 761 230 334,94	1 247 070 722,24
63	Charges du personnel	3.12	392 630 214,10	361 535 736,92
64	Impôts, taxes et versements assimilés	3.13	76 129 416,34	50 669 536,35
IV	Excedent brut d'exploitation	3.14	777 921 742,60	864 865 449,97
75	Autres produits opérationnels	3.15	18 601 030,04	14 940 297,37
65	Autres charges opérationnelles	3.16	10 515 291,35	8 577 449,96
68	Dotot aux amort, Provis et perte de valeur	3.17	75 041 404,86	77 011 128,92
78	Reprise sur perte de valeur et provisions	3.18	27 917 763,97	16 033 869,81
89	Cessions reçues frais de siège	3.19	41 632 837,32	45 052 556,74
V	Réultat opérationnel	3.20	72 109 443,08	765 193 480,53
76	Produits financiers	3.21	26 463 032,23	21 851 379,29
66	Charges financières	3.22	3 624 241,05	3 463 402,07
VI	Réultat financier	3.23	18 405 813,18	18 388 477,22
VII	Réultat ordinaire avant impôt (V+VI)	3.24	702 580 931,26	783 586 937,75
691	Participat.de travailleurs au résultat	3.25	82 000 000,00	34 000 000,00
695	Impôt sur bénéfice basé sur le résultat	3.26	123 052 372,50	170 461 464,00
698	Autre impôt sur le résultat			
692	Impôt différé net	3.27	8 375 271,20	2 405 531,30
693	Impôt différé passif			
IPO	Prélev. sur les réserves de capital			4 427 791,71
FCO	Dettes émises au capital			2 722 954,72
VIII	Capital et réserves			5 1 431 872,13
77	Emprunt et dettes financières			
67	Emprunt et dettes financières			
IX	Réultat financier global			
X	Réultat net de l'exercice	3.28	61 531 176,71	